التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016 - 2017

تحرير
د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بإقليم لبنان وحده دون دول الأقاليم الأخرى. مما دفع اللاجئون هناك إلى إعلان رفضهم القاطع لكافة القرارات والإجراءات "الظالمة" التي اتخذتها الأونروا، وطالبت الأونروا بالتراجع عن هذه السياسات وإعادة كل الخدمات والتقديمات التي قلصتها. وأعلنت قيادة الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية في لبنان الإضراب العام، وتنفيذ وقفة احتجاجية جماهيرية أمام مكاتب مدراء الأونروا في المخيمات، وشدّدت على تواصل الحراك الشعبي حتى تتراجع إدارة الأونروا عن قراراتها "التعسفية الظالمة". واستمرت التحركات الاحتجاجية التي عمّت المخيمات الفلسطينية لأكثر من مئة يوم، حتى قرّرت الأونروا في 2016/4/16 تجميد العمل بـ"خطة الاستشفاء" (تقليص الخدمات الصحية)[52].

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

1. الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية (الضفة والقطاع):

يُعدُّ الناتج المحلي الإجمالي مقياساً تجميعياً للإنتاج الذي يتم خلال فترة زمنية محددة، ويقدر إما بأسعار السوق أو بأسعار المنتجين أو بالأسعار الأساس[53]. ولهذا المقياس أهميته للباحثين والدارسين والمهتمين ولمتخذي القرار، في الجهات التنفيذية والرقابية والإعلامية. حيث يتاح من خلاله حصر وتحديد إسهام مختلف الأنشطة والقطاعات في توليد هذا الناتج، وبالتالي يُستفاد منه في قياس التطور الاقتصادي محلياً وإقليمياً ودولياً، مما يشكل حافزاً للاهتمام بإعداد تقديرات هذا الناتج، والتسريع بإصدارها ونشرها تباعاً.

وما يزال هذا المقياس من أبرز المؤشرات الاقتصادية المستخدمة وأوسعها انتشاراً، بالرغم من التحفظات العديدة بشأنه، خصوصاً مع اختلاف القوة الشرائية للدولار محلياً عن القوة الشرائية المكافئة له خارجياً[54].

وللناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المرتفع انعكاساته الإيجابية على ارتفاع الاستثمار المحلي وزيادة عائداته مستقبلاً، وفي زيادة ثقة المستثمرين الأجانب وبالتالي زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع نمو أقل في الدَّين الخارجي، كنسبةٍ من الناتج المحلي الإجمالي[55].

أ. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يلاحظ تباينٌ في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2014–2017، إذ كان سالباً سنة 2014 نظراً للحرب الإسرائيلية ضدّ قطاع غزة، غير أن الناتج أخذ في التحسُّن فتزايد ليصل إلى 3.4% سنة 2015 و4.7% سنة 2016. ولكن جاءت

تقديرات سنة 2017 مخيبة للآمال، استناداً إلى النتائج الفعلية للربع الثالث لسنة 2017، حيث بلغ هذا النمو 2.6% فقط (انظر جدول 2/11).

وكان صندوق النقد الدولي International Monetary Fund قد أكد في تقريره أن نمو الناتج المحلي الإجمالي سنة 2017 سيتباطأ لنحو 3% (مقابل نحو 4% في السنة السابقة) استناداً لنمو مقداره 2.7% في الضفة، و4.5% في غزة. وهذا النمو يقود إلى خفضٍ في نصيب الفرد من الناتج. كذلك أبدى الصندوق تشاؤمه من هذه النسبة، التي تُعدُّ أقل بكثير من مستوى استيعاب العدد الكبير للشباب الجدد الداخلين لسوق العمل، وربط أي تحسن مؤثر ودائم في آفاق النمو بالقدرة على الالتزام بـ"عملية سلام جديدة" وحدوث انفراج سياسي؛ مع أن الأولى أن يربطها بتحرير الأرض وإنهاء الاحتلال. ويُعدُّ إطلاق أو إعادة إحياء النمو وتوليد فرص عمل فلسطينية كافية التحديَّ الرئيسي، في ظلّ صعوبات، أبرزها: عدم اليقين السياسي المتزايد، وتراجع تدفقات المعونة الخارجية، وعدم كفاية الاستثمار المتدفق للبلاد، والقيود المفروضة على حركة المبادلات، وتنقّل الأفراد بين الضفة وغزة من جهة وبين أراضي السلطة الفلسطينية والخارج من جهة أخرى. وعليه، فإن الاختناقات التي يشهدها الاقتصاد الفلسطيني، نتيجة الاحتلال الإسرائيلي وسياساته، هي السبب المباشر لبطء هذا النمو[56].

جدول 2/11: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2012–2019 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[57]

البيان	فعلي					تقديري*	تنبؤات**	
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي	12,008.9	12,275.2	12,252.9	12,673	13,269.7	13,613.2	13,825	14,151
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	6.3+	2.2+	0.18–	3.4+	4.7+	2.6+	1.6+	2.4+

ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967. كما أن سنة الأساس هي 2015، وسوف ينطبق هذا على كافة الجداول التالية.

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017.

** استناداً لخط الاتجاه العام 2012–2017.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2012–2019 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)

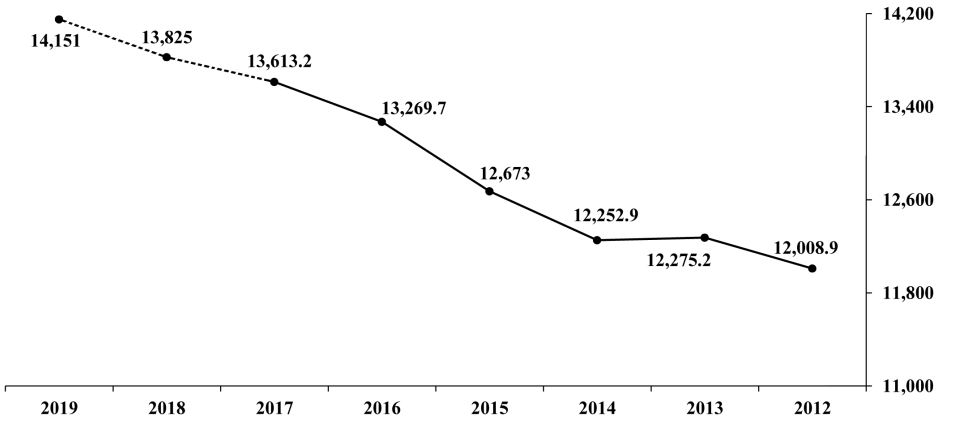

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2012–2019 والسيناريوهات المحتملة (%)

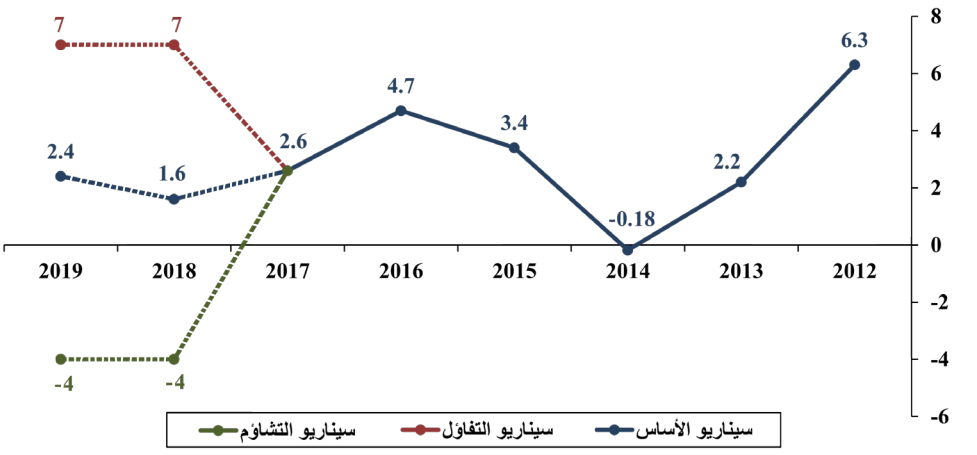

وتشير توقعات النمو لسنتي 2018–2019 استناداً إلى خط الاتجاه العام، أنه سيفضي لنمو سنوي محدود يبلغ 1.6% و2.4% على التوالي كسيناريو أساسي يَتَّفق مع حالة عدم اليقين التي تعيشها مناطق السلطة الفلسطينية. وأما النمو المرتفع كتوقع تفاؤلي فلا يتحقق إلا بإزالة القيود الخارجية التي تتحكم فيها "إسرائيل" والقيود المحلية التي هي من مسؤولية السلطة الفلسطينية. ومما يعزز التوقع التفاؤلي وجود إمكانات فلسطينية كامنة يمكن توظيفها لرفع معدل النمو السنوي إلى 7% في المتوسط، مصحوباً بتوفير فرص عمل كبيرة في كل من الضفة والقطاع[58]. وفي المقابل، فإن السيناريو المتشائم ليس مستبعداً، باعتبار أن الوضع الداخلي تتجاذبه قوى عديدة تتشابك في رؤيتها، وتأثيرها على الشأن الفلسطيني، قد يفضي في تقديرنا إلى نمو سلبي في السنتين القادمتين (2018–2019) في حدود –4% سنوياً، مما يتطلب من أصحاب القرار إعداد العدة لمختلف السيناريوهات.

ب. معدل نمو الناتج في الضفة الغربية وقطاع غزة:

كان هناك تباين ملحوظ في معدل النمو بين الضفة والقطاع في سنتي 2016 و2017، ففي القطاع ارتفع بنسبة 8.3% سنة 2016، وبنسبة 0.2% سنة 2017، بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى، مقابل نمو إيجابي في الضفة قدره 3.5% و3.4% للسنتين المذكورتين على التوالي. أما عن إسهام كل من الضفة والقطاع في تكوين الناتج المحلي، فقد كانت حصة الضفة لسنة 2017 عالية ومثلت 75% من مجموع الناتج، مقابل 25% فقط في غزة، بالرغم من أن حصتهما من مجموع السكان تقدر بنحو 60% إلى 40% على التوالي.

جدول 2/12: الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2012–2017 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[59]

السنة	الضفة الغربية		قطاع غزة		الضفة والقطاع	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
2012	8,736	72.7	3,294.2	27.4	**12,008.9**	**100**
2013	8,825.4	71.8	3,478.9	28.3	**12,275.2**	**100**
2014	9,293.7	75.9	2,954.2	24.1	**12,252.9**	**100**
2015	9,538.9	75.3	3,134.1	24.7	**12,673**	**100**
2016	9,874.1	74.4	3,395.6	25.6	**13,269.7**	**100**
***2017**	10,211.7	75	3,401.5	25	**13,613.2**	**100**

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017.

ملاحظة: قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتحديث سنة الأساس للحسابات القومية بالأسعار الثابتة لتصبح 2015. وبناء عليه، لا بدّ من الإشارة إلى أنه في ظلّ الحفاظ على نسب النمو التاريخية بناء على توصيات نظام الحسابات القومية 2008 فإن ذلك يؤدي إلى فقدان خاصية الجمع Loss of additivity لمكونات الناتج المحلي الإجمالي ما قبل سنة 2015، وهذا يعني أن حاصل جمع المكونات الفرعية لأي متغير لا تتساوى مع قيم المتغير التي تمّ الحصول عليها بطريقة الاستقراء الرجعي للبيانات على مستوى تفاصيل الأنشطة الاقتصادية والمناطق. بينما تحافظ البيانات للسنوات 2015 وما بعدها على خاصية الجمع. وينطبق هذا على كافة الجداول المتعلقة بذلك.

الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2012–2017 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)

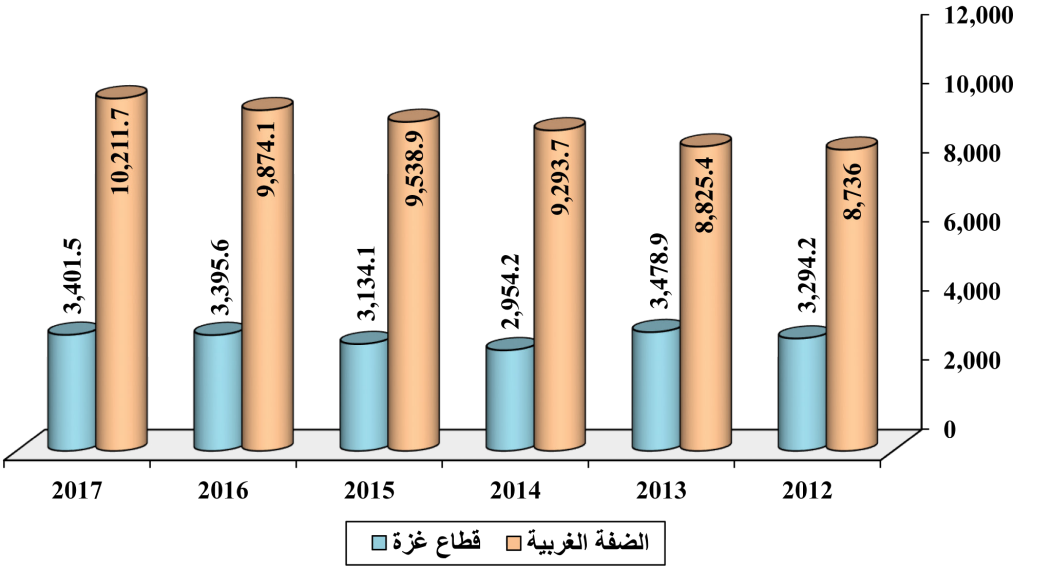

جدول 2/13: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2012–2017 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[60]

السنة		2012	2013	2014	2015	2016	2017*
الضفة الغربية	القيمة	8,736	8,825.4	9,293.7	9,538.9	9,874.1	10,211.7
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	6+	1+	5.3+	2.6+	3.5+	3.4+
قطاع غزة	القيمة	3,294.2	3,478.9	2,954.2	3,134.1	3,395.6	3,401.5
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	7+	5.6+	15.1–	6.1+	8.3+	0.2+

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017.

ج. مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل":

عند الاطلاع على الناتج المحلي الإسرائيلي حسب الأسعار الجارية، والذي بلغ 317.745 مليار دولار سنة 2016، كما بلغ 347.791 مليار دولار بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى لسنة 2017، فإننا نلاحظ أن هذا الناتج يزيد عن نظيره الفلسطيني بنحو 24 ضعفاً (2,367% و2,422% لسنتي 2016 و2017 على التوالي). وهو مؤشر واضح على مدى الانعكاس البشع للاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، وعلى مدى استغلال الاحتلال للموارد الفلسطينية، ومنعه الفلسطينيين من استخدام طاقاتهم وإمكاناتهم بحرية وكفاءة.

جدول 2/14: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2012–2017
بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[61]

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"	نسبة الناتج الفلسطيني إلى الناتج الإسرائيلي (%)
2012	11,279.4	257,157	4.4
2013	12,476	292,602	4.3
2014	12,715.6	308,460	4.1
2015	12,673	299,320	4.2
2016	13,425.7	317,745	4.2
2017*	14,359.1	347,791	4.1

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2012–2017
بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

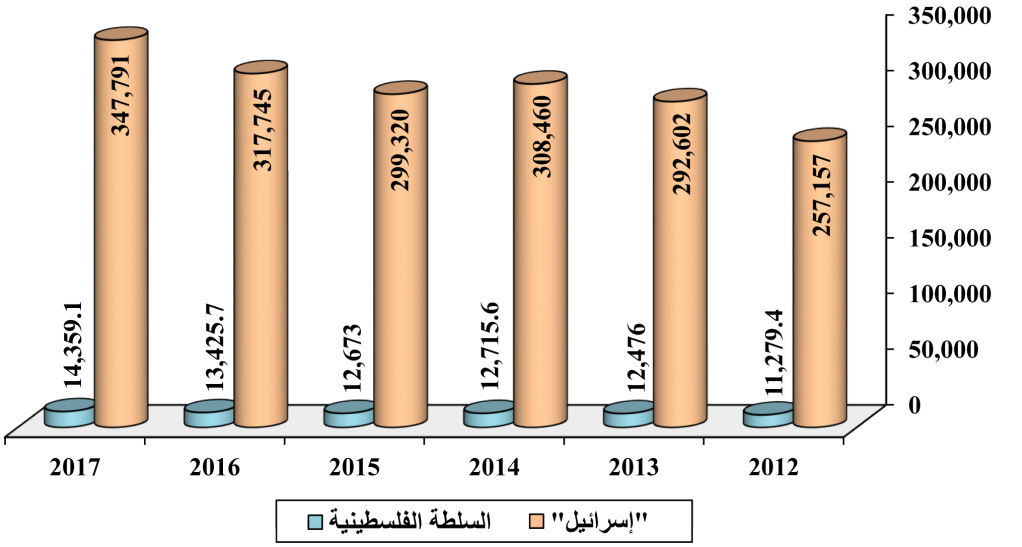

2. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية:

يعكس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مستوى الأداء الاقتصادي، وله أهميته المالية البالغة في الوقوف على دخول الأفراد، ومستوياتهم المعيشية، وقدراتهم على الوفاء بالتزاماتهم الاستهلاكية والادخارية، وطاقات المجتمع الاستثمارية. وعليه، فإن ارتفاع حصة الفرد من الناتج تسهم بشكل مباشر في تحسين الرفاه الاجتماعي[62].

أ. المتوسط العام لنصيب الفرد:

يلاحظ من الجدول التالي حدوث انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنتي 2013–2014، حيث بلغ 2,944 دولار و2,852.4 دولار على التوالي، ثم ارتفع بنسبة ضئيلة سنة 2015 بلغت 0.4% وبنسبة 1.2% سنة 2016. ولكنه ظلّ دون مستواه في سنة 2012 البالغ 2,967.5 دولاراً.

واستمراراً لهذا التراجع، فإن نصيب الفرد سنة 2017 (وفق تقديرات الأرباع الثلاث الأولى) سينخفض إلى 2,918 دولاراً وبنسبة سالبة مقدارها –0.2% وذلك بسبب هبوط نمو الناتج الإجمالي. وسيستمر هذا الانخفاض خلال سنتي 2018–2019 كترجمة لانخفاض الناتج الإجمالي بحيث يبلغ –1.3% و–0.3% على التوالي.

جدول 2/15: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية 2012–2019 بالأسعار الثابتة (بالدولار)[63]

البيان	فعلي				تقديري*	تنبؤات**	
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة	2,967.5	2,944	2,852.4	2,863.9	2,922.9	2,918	2,882	2,873
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	3.1+	0.8–	3.1–	0.4+	2.1+	0.2–	1.3–	0.3–

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017.

** استناداً لخط الاتجاه العام 2012–2017.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية 2012–2019 بالأسعار الثابتة (بالدولار)

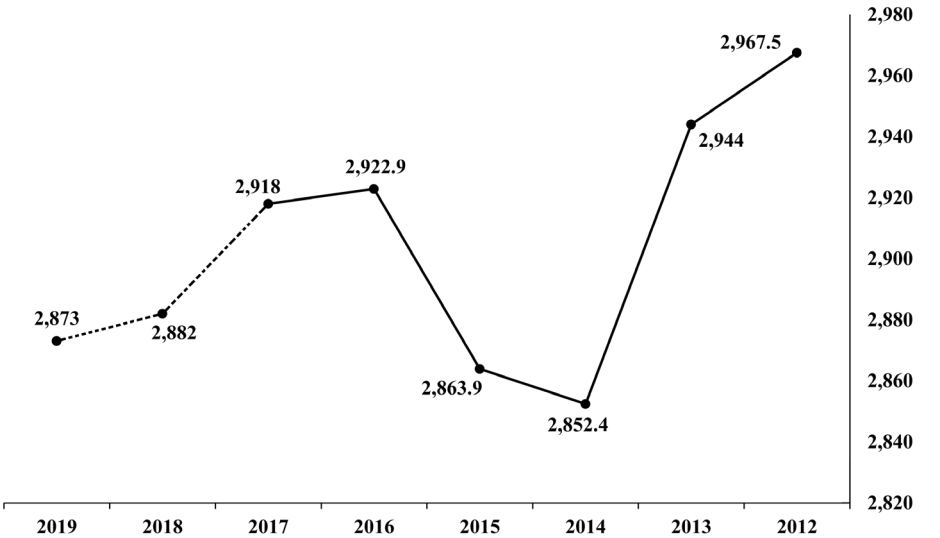

ب. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع:

يلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي كان مرتفعاً على مستوى الضفة مقارنة بالقطاع سنة 2016، حيث بلغ في الضفة 3,689.4 دولاراً، مقابل 1,822 دولاراً في القطاع، مع فارق في معدل النمو لكل منهما مقارنة بالسنة السابقة. وحسب الأرقام التقديرية للأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017 فسيرتفع نصيب الفرد في الضفة إلى 3,741 دولاراً بنسبة 1.4% عن سنة 2016، بينما سينخفض إلى 1,757.5 دولاراً في غزة بنسبة –3.5% (انظر جدول 2/16).

وتتضح الفجوة الكبيرة بين الضفة والقطاع، فقد مثّل متوسط نصيب الفرد في القطاع 49.4% و47% فقط من نظيره في الضفة لسنتي 2016–2017 على التوالي، في حين شكّل نصيب الفرد في القطاع نحو 79% في المتوسط من مثيله في الضفة خلال السنوات 1994–2000[64]. وذلك كنتيجة مباشرة للتفاوت الإنتاجي والضّخ المالي بين المنطقتين، إضافة إلى الحصار الإسرائيلي المشدَّد على القطاع، إضافة إلى إغلاق السلطات المصرية للحدود مع القطاع معظم أيام السنة.

ومما يعوض جزئياً هذا التراجع على مستوى الضفة والقطاع، أن نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي حقق ارتفاعاً مستمراً في السنوات اللاحقة مع تحسن ضئيل سنة 2016 وصل إلى 2,216 دولاراً[65].

إن ما سبق مدعاة للوقوف بشكل أكبر على أسباب هذه الفجوة والتعرف على مدى تركز الثروات وعدالة توزيعها، وضرورة انتهاج السياسات الاقتصادية الملائمة للنهوض بمستوى الانتاجية والأداء وتصويب الأوضاع الراهنة.

جدول 2/16: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2012–2017 بالأسعار الثابتة (بالدولار)[66]

السنة		2012	2013	2014	2015	2016	2017*
الضفة الغربية	القيمة	3,636.1	3,575.8	3,665.2	3,661.7	3,689.4	3,741
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	3.2+	1.7–	2.5+	0.1–	0.8+	1.4+
قطاع غزة	القيمة	2,003.3	2,044.7	1,678.5	1,722	1,822	1,757.5
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	3.4+	2.1+	17.9–	2.6+	5.8+	3.5–

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2012–2017 بالأسعار الثابتة (بالدولار)

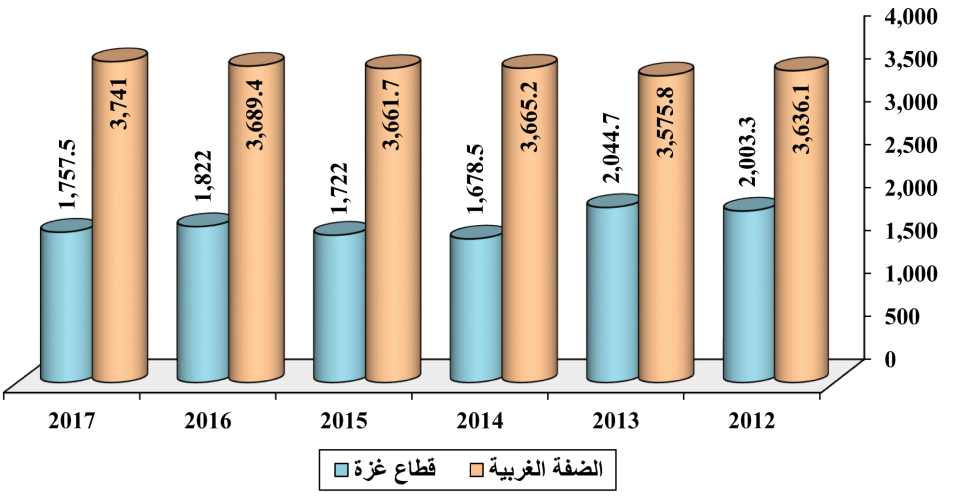

ج. مقارنة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل":

هناك فجوة كبيرة بين مناطق السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ (بالأسعار الجارية) في مناطق السلطة الفلسطينية 2,957 دولاراً و3,078 دولاراً لسنتي 2016 و2017 على التوالي، في حين بلغ نصيب الفرد الإسرائيلي من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 37,192 دولاراً و40,035 دولاراً للفترة نفسها. مما يجعل متوسط نصيب الفرد الإسرائيلي يزيد عن نظيره الفلسطيني بنحو 13 ضعفاً. ويعود ذلك أساساً إلى الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التعسفية التي تمنع النمو الطبيعي للاقتصاد الفلسطيني؛ مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الناتج المحلي الفلسطيني، في الوقت الذي يعيش فيه الفلسطينيون معدلات ارتفاع سكاني أعلى مقارنة بالجانب الإسرائيلي، وبيئات عمل قاسية تحت الاحتلال، مما ينعكس سلباً على مستويات الأجور والمعيشة والادّخار. ومن ثم فإن هناك فجوة كبيرة تفصل بين الجانبين، تتيح للفرد الإسرائيلي التمتع بمستوى معيشي مرتفع مقابل مستوى معيشي فلسطيني متدنٍ.

جدول 2/17: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2012–2017 بالأسعار الجارية (بالدولار)[67]

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"	نسبة نصيب الفرد الفلسطيني إلى نصيب الفرد الإسرائيلي (%)
2012	2,787	32,522	8.6
2013	2,992	36,321	8.2
2014	2,960	37,562	7.9
2015	2,864	35,731	8
2016	2,957	37,192	8
*2017	3,078	40,035	7.7

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2012–2017 بالأسعار الجارية (بالدولار)

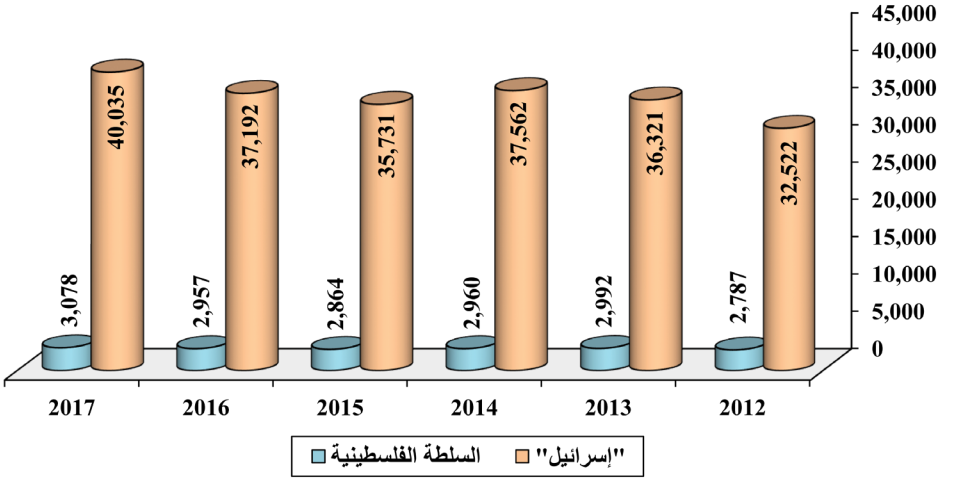

3. الدَّين العام:

يشكل الدَّين العام مصدراً استثنائياً من مصادر الإيرادات العامة لأغراض تنموية أو سداد عجز طارئ لموازنة الدولة، مع الالتزام بالوفاء بكافة الشروط المتفق عليها. وتسهم مؤشرات الدَّين العام في فهم طبيعة العلاقة بين تطورات هذا الدَّين وأداء الاقتصاد الكلي من جهة وبين مالية الحكومة بشكل خاص من جهة أخرى، كما تسهم في تقييم تطورات الدَّين والقدرة على التعامل معه وإدارته[68].

جدول 2/18: الدَّين العام لحكومة السلطة الفلسطينية ومتأخراته 2012–2019 (بالمليون دولار)[69]

البيان	فعلي						تنبؤات**	
	2012	2013	2014	2015	2016	*2017	2018	2019
الدَّين الداخلي	1,385	1,268	1,128	1,467	1,440	1,491	1,502	1,541
الدَّين الخارجي	1,098	1,109	1,089	1,071	1,044	1,035	1,022	1,006
إجمالي الدَّين العام	**2,483**	**2,377**	**2,217**	**2,538**	**2,484**	**2,526**	**2,523**	**2,548**
متأخرات الدَّين الحكومي	1,493	1,967	2,737	2,951	3,166	3,249	3,853	4,213
إجمالي الدَّين العام شاملاً المتأخرات	**3,976**	**4,344**	**4,954**	**5,489**	**5,650**	**5,775**	**6,376**	**6,760**
اجمالي الدَّين العام شاملاً المتأخرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	34.3	32.7	41.1	41.1	42.5	39.6	44.1	45.7

* حسب بيانات الربع الثالث لسنة 2017.

** استناداً لخط الاتجاه العام 2012–2017.

تطور الدَّين العام ومتأخراته 2012–2019 (بالمليون دولار)

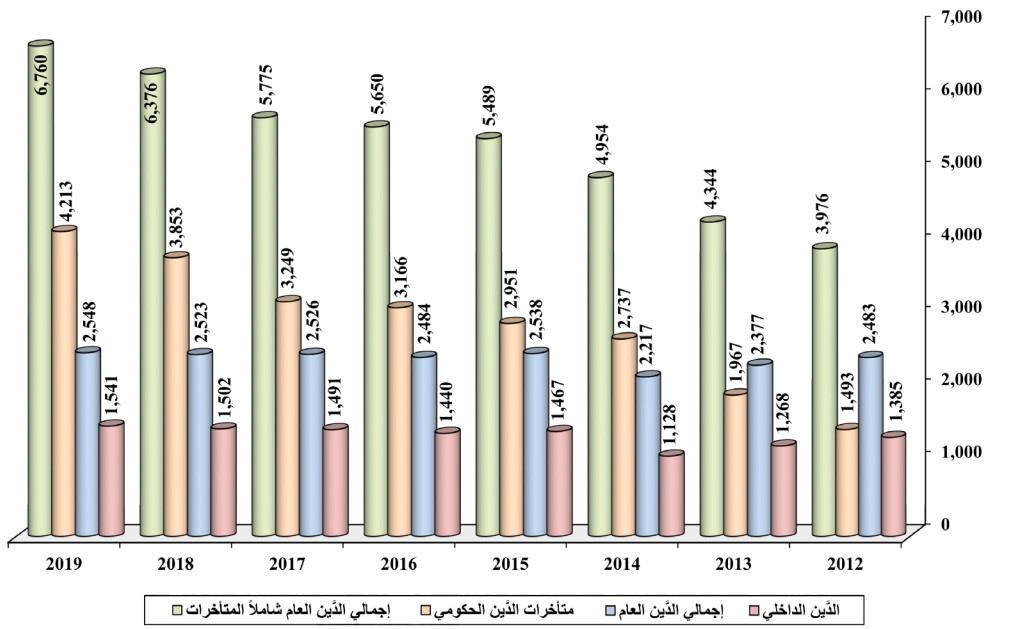

تطور الدَّين العام لحكومة السلطة الفلسطينية ومتأخراته 2012–2019 (بالمليون دولار)

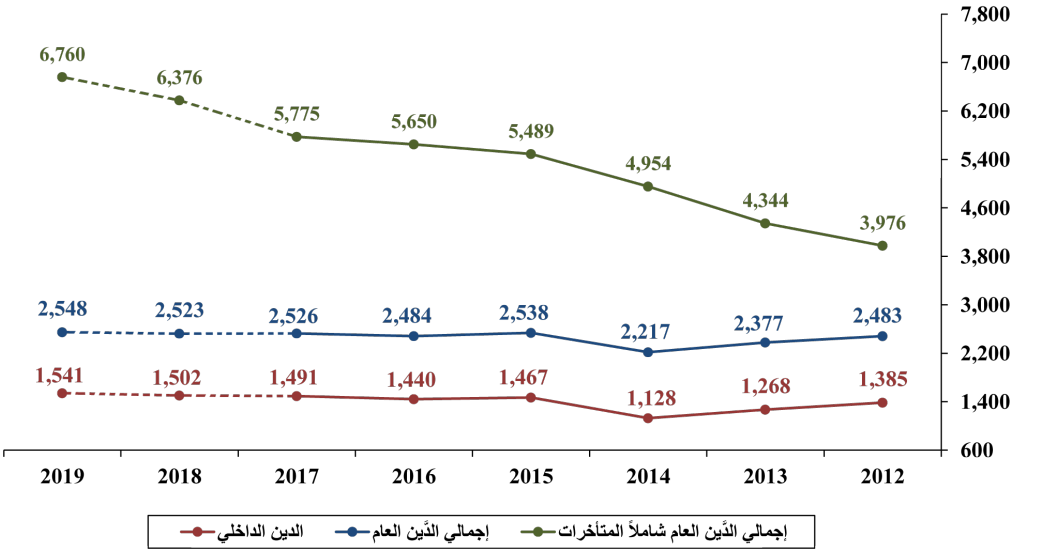

ومن الجدول 2/18 يتضح أن الدَّين العام بصوره المختلفة ما يزال مرتفعاً بالرغم من التحسن المحدود في بيانات سنة 2017 مقارنة بالسنة السابقة، حيث تناقص الدَّين الخارجي بنسبة 0.9%، وارتفعت المتأخرات بنسبة 2.6% حسب أرقام الربع الثالث من سنة 2017. ومن دلائل استمرار بقاء الدَّين عالياً أنه شكل بدون المتأخرات نحو 70% من صافي الإيرادات العامة قبل المنح سنة 2016 (انظر جدول 2/19)، أما عند حساب المتأخرات، فإن سقف الدَّين العام الحكومي يرتفع إلى مستويات قياسية مثلت نحو 42.5% من الناتج المحلي في نهاية سنة 2016، بما يتجاوز الحد المسموح به حسب قانون الدَّين العام رقم 24 لسنة 2005 وهو 40%[70]، وهذا يدلل على ضعف الشأن المالي الحكومي والاعتماد الكبير على المنح والمساعدات الخارجية غير المنتظمة، كما يشكل عبئاً مالياً بالغ الخطورة، مع استمرار عجز الموازنة العامة من جهة، وصعوبات سداد أعباء الدَّين من جهة أخرى، بالرغم من حدوث انخفاض في نسبة هذا الدَّين من الناتج المحلي إلى 39.6% سنة 2017، والتي تظل عالية في كل الأحوال.

وهذا يتطلب الوقوف على العوامل الرئيسية المتحكمة في الدَّين، والمتمثلة في: تطورات في أداء المالية العامة من حيث العجز أو الفائض، وتراكم المتأخرات تجاه القطاع الخاص والموظفين العموميين، والتطورات بشأن سعر صرف الشيكل الإسرائيلي[71]، وكذلك حجم فوائد الديون التي بلغت نحو 74 مليون دولار في 2016[72]. والمطلوب أن تستمر الحكومة في سياسة تقليص المديونية بصورها المختلفة وصولاً للاستغناء عنها تماماً ولو على المدى البعيد.

وعلى ضوء استمرارية عجز الموازنة العامة، خصوصاً مع كِبر حجم الفوائد المدفوعة التي تستحق سنوياً، وتراجع المنح والمساعدات الخارجية، فإنه يتوقع أن يظل حجم الدَّين العام لسنتي

2018–2019 عالياً متراوحاً بين 6,400–6,800 مليون دولاراً، وذلك استناداً لخط الاتجاه العام. وهكذا تستمر المخاطر الناجمة عن المديونية الحكومية. وعليه، تبدو الضرورة الملحة إلى إعادة العمل بنظام منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) لإدارة الدَّين والتحليل المالي، من أجل تحسين جودة إدارة المال العام، وتخفيف المخاطر وضمان استدامة أوضاع الدَّين العام بعيداً عن مخاطر إضافية[73].

4. الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية:

تعدُّ الموازنة العامة الأداة الأساسية المستخدمة في إدارة المال العام تحصيلاً وإنفاقاً بما يتفق مع الأهداف التي تسعى إليها الحكومة، من خلال إعدادها لهذه الموازنة، وفقاً للضوابط والتشريعات السارية، بعيداً عن المغالاة في التقديرات، ومنعاً لأيّ تجاوزات تخل بالأداء.

وقد عانت حكومة التوافق على مدار سنتي 2016 و2017 من صعوبات مالية واقتصادية واضحة، بسبب اعتمادها الكبير على الدعم الخارجي الذي تقلصت وارداته مقارنة بالسنوات الماضية.

وفيما يتعلق بتوقعات سنتي 2018–2019 المضمنة في الجدول، وفي ظلّ حالة عدم اليقين بشأن المستجدات المستقبلية محلياً وخارجياً، وصعوبة بناء سيناريو محدد أو الاعتماد عليه، فقد ارتأينا الأخذ بخط الاتجاه العام للنمو 2012–2017 لمؤشرات الوضع المالي التي عبرت نتائجها عن محاولة المزج بين رغبة الحكومة في خفض العجز من جهة، وبين التأقلم مع تقلص وعدم انتظام المنح من جهة أخرى.

جدول 2/19: المالية العامة للسلطة الفلسطينية 2012–2019 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)[74]

	فعلي						تنبؤات*	
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صافي الإيرادات المحلية	**2,240**	**2,320**	**2,791**	**2,891**	**3,552**	**3,652**	**3,414**	**3,559**
النفقات الجارية	3,047	3,251	3,446	3,445	3,662	3,795	3,938	4,080
النفقات التطويرية	211	168	161	176	217	258	238	250
إجمالي النفقات العامة	**3,258**	**3,419**	**3,607**	**3,621**	**3,879**	**4,053**	**4,176**	**4,330**
الرصيد الكلي قبل المنح	**1,018–**	**1,099–**	**816–**	**730–**	**327–**	**401–**	**183–**	**26–**
إجمالي المنح	932	1,358	1,230	797	766	720	640	547
الرصيد الكلي بعد المنح	**86–**	**259**	**414**	**67**	**439**	**319**	**457**	**521**

*استناداً لخط الاتجاه العام 2012–2017.

المالية العامة للسلطة الفلسطينية 2012–2019 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)

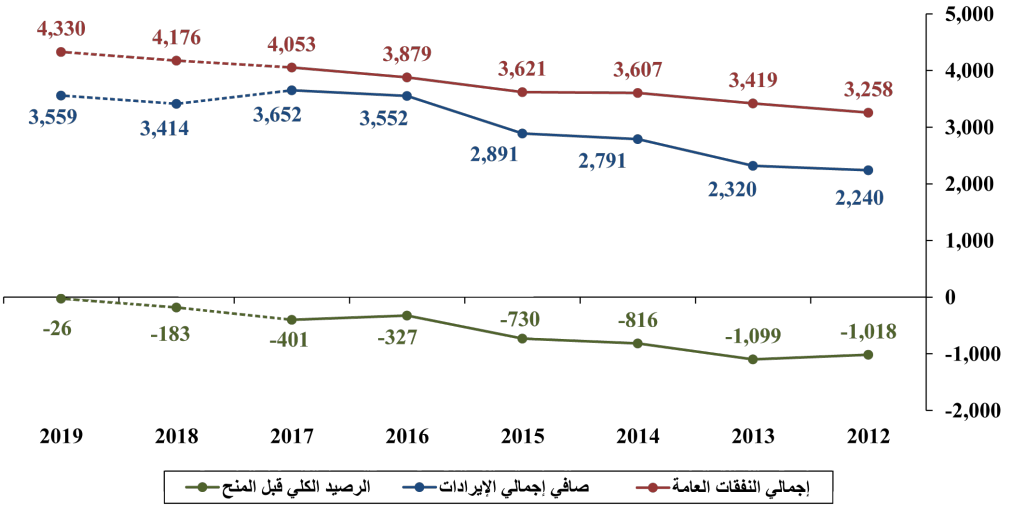

يشير خطّ الاتجاه العام للسنوات 2012–2017 إلى نمو الإيرادات بنسبة 63% في سنة 2017 مقارنة بسنة 2012، وبمتوسط سنوي تراكمي مقداره 10.3%. أما النفقات فيشير خطّ الاتجاه العام للسنوات 2012–2017 لنموها بنسبة 24.4% في سنة 2017 مقارنة بسنة 2012، وبمتوسط سنوي تراكمي مقداره 4.5% (انظر جدول 2/19).

والمتتبع لمالية السلطة الفلسطينية في سنتي 2016 و2017، يجد أن إجمالي الإنفاق العام بشقيه الجاري والتطويري قد ارتفع بمعدل 7.1% و4.5% على التوالي، وبمتوسط قدره 5.8%؛ وهو ما يعكس توجهاً نحو اتباع سياسة ترشيدية (انظر جدول 2/19).

أما الإيرادات العامة، والتي تشمل الإيرادات المحلية الضريبية وغير الضريبية وإيرادات المقاصة والضرائب المرتجعة، فتشير البيانات إلى حدوث زيادة ملموسة خلال الفترة 2015–2016، حيث حققت نمواً بلغ 22.9% سنة 2016، بشكل يعكس تحسن الأداء، وبما يتواءم مع تراجع المنح الخارجية بشكل كبير بدءاً من سنة 2015 والسنوات اللاحقة، مما ترتب عليه خفض الرصيد الكلي قبل المنح بنحو 55.2% ليتدنى العجز إلى 327 مليون دولار سنة 2016، غير أن هذا العجز ارتفع سنة 2017 إلى 401 مليون دولار (انظر جدول 2/19). وهذه النتيجة وإن كان ظاهرها يبدو إيجابياً قياساً بسنة 2015، إلا أنه يتعذر الاستناد إلى استمراريتها لاحقاً، خصوصاً وأن خفض النفقات العامة سنة 2017 تحقق مع قيام الحكومة باستقطاعات كبيرة من رواتب موظفيها في غزة بدءاً من آذار/ مارس 2017، كوسيلة ضغط لفرض شروط الرئيس عباس وقيادة فتح على حركة حماس في القطاع. ومن ثم ستزداد الالتزامات الحكومية بعد التوافق الذي تمّ بين الطرفين في تشرين الأول/ أكتوبر 2017. وعليه فيتوقع لاحقاً إضافة أعباء مالية حكومية جديدة.

وجاءت المنح، على الرغم من تناقصها، ليتحول العجز إلى فائض بمستويات متفاوتة خلال الفترة 2012–2017. وفي مواجهة ذلك وفي مجال تحسين الظروف الاقتصادية وإرساء الأسس اللازمة لنمو مستدام، فإن البنك الدولي The World Bank يوصي بمعالجة الإنفاق الحكومي وتحسين مستويات التحصيل[75].

وبالرغم من الإجراءات القاسية التي اتخذتها الحكومة مع بدايات نيسان/ أبريل 2017 تجاه قطاع غزة (سعياً لتطويع حركة حماس) والتي تمّ من خلالها خفض رواتب موظفيها من أبناء قطاع غزة[76]؛ فقد قامت بمجموعة من الإجراءات لتحسين الأوضاع في الضفة الغربية، حيث التقى رئيسها رامي الحمد الله في مطلع حزيران/ يونيو 2017 وزير المالية الإسرائيلي موشيه كحلون Moshe Kahlon، وبحث معه سبل تقديم تسهيلات اقتصادية إسرائيلية في الضفة، بهدف التخفيف من حدة الأزمة المالية التي تواجهها الحكومة[77].

وصادقت الحكومة على نظام ضمان الحقوق في المال المنقول بما يسهم في إنعاش الاقتصاد الفلسطيني ودعم قطاع الأعمال وتطويره، وخصوصاً فيما يتعلق بالمشاريع المتوسطة والصغيرة[78].

كما وقّعت الحكومة مع صندوق الاستثمار الفلسطيني في آب/ أغسطس 2016 اتفاقية لتنقيب واستخراج النفط من حقل رنتيس غرب رام الله، وذلك في أول محاولة لاستغلال حقول الغاز والبترول في فلسطين[79]، فيما أعلن رئيس هيئة الشؤون المدنية في الحكومة حسين الشيخ، في 2016/9/13، أن السلطة وقّعت مذكرة تفاهم تاريخية مع حكومة الاحتلال لتنظيم قطاع الطاقة في فلسطين[80]. كما أعلن رامي الحمد الله، في 2017/3/22، عن إطلاق خطة عمل لإقامة سوق الكهرباء الجديد في الضفة الغربية وقطاع غزة[81].

وفي إطار جهودها لمكافحة الفساد، قال رئيس هيئة مكافحة الفساد رفيق النتشة إنه استعاد 70 مليون دولار خلال خمس سنوات، إلا أن محققيه أخفقوا في الكشف عن أدلة لتبرير مزاعم اختفاء مئات الملايين من الدولارات من أموال الحكومة، مؤكداً أن هناك حاجة لتعقب عشرات الملايين من الدولارات التي اختفت في الخارج[82].

وفي 2017/7/11، صادقت الحكومة على قرار حول إنشاء مدينة صناعية بالقرب من معبر ترقوميا بالخليل، يُتوقَّع أن توفر أكثر من 20 ألف فرصة عمل[83]. وفي 2017/7/12، التقت وزيرة الاقتصاد عبير عودة وزير الاقتصاد والصناعة الإسرائيلي إيلي كوهين Eli Cohen، وبحثت معه سبل زيادة التعاون الاقتصادي بما يشمل زيادة عدد العمال الذين يسمح لهم بالدخول للعمل التجاري في "إسرائيل"، وزيادة تصدير منتجات الأطعمة والكهرباء إلى المدن الفلسطينية[84]. وفي نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2017 التقى رامي الحمد الله ومسؤولون كبار في السلطة وزير المالية الإسرائيلي موشيه كحلون، وبحثوا معه إمكانية إقامة مناطق صناعية فلسطينية[85].

5. العمل والبطالة والفقر:

يعدُّ العمل مورداً اقتصادياً بشرياً بالغ الأهمية، يحقق استغلالاً للطاقة والقدرات الإنتاجية المتاحة، استناداً لمهارة العامل وإبداعاته. وذلك بمراعاة أن العمل حقّ طبيعي مكفول لكل بالغ قادر عليه، مما يترتب عليه تمكين المشتغل من اكتساب الدخل الذي يلبي احتياجاته، غير أن فرصة العمل مرهونة بحاجة السوق إلى خدمات المشتغل، وبالمواصفات التي تتطلبها وظيفته. ولعجز السوق عن استيعاب عمالة إضافية، تنشأ البطالة التي تكون عالية أو منخفضة، دائمة أو مؤقتة، وفي حالتنا فإن البطالة الفلسطينية هي عالية ومزمنة، وتشكل إهداراً للطاقة الإنتاجية للمشتغل، وخسارة فادحة لتعطُّله، وفقداناً لناتج عمله.

جدول 2/20: توزيع الأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب القوى العاملة والبطالة 2012–2019 (بالألف)[86]

	البيان	فعلي						تنبؤات*	
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الضفة الغربية	القوى العاملة	743	759	811	828	844	850	887	910
	العاملون	602	618	668	685	690	733	755	781
	المتعطلون	141	141	143	143	154	117	132	129
	نسبة البطالة (%)	19	18.6	17.7	17.3	18.2	13.8	14.9	14.2
قطاع غزة	القوى العاملة	371	396	444	471	497	499	543	570
	العاملون	256	267	249	278	290	286	295	302
	المتعطلون	115	129	195	193	207	213	248	268
	نسبة البطالة (%)	31	32.6	43.9	41	41.7	42.7	45.6	47.1
الضفة والقطاع	القوى العاملة	1,114	1,155	1,255	1,299	1,341	1,349	1,430	1,481
	العاملون	858	885	917	963	980	1,019	1,050	1,083
	المتعطلون	256	270	338	336	361	330	380	398
	نسبة البطالة (%)	23	23.4	26.9	25.9	26.9	24.5	26.5	26.9
العاملون في "إسرائيل" والمستعمرات		83.2	99.4	107.3	112.7	117.2	126.6	135	143

*استناداً لخط الاتجاه العام 2012–2017.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

توزيع الأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب القوى العاملة والبطالة 2012–2019 (بالألف)

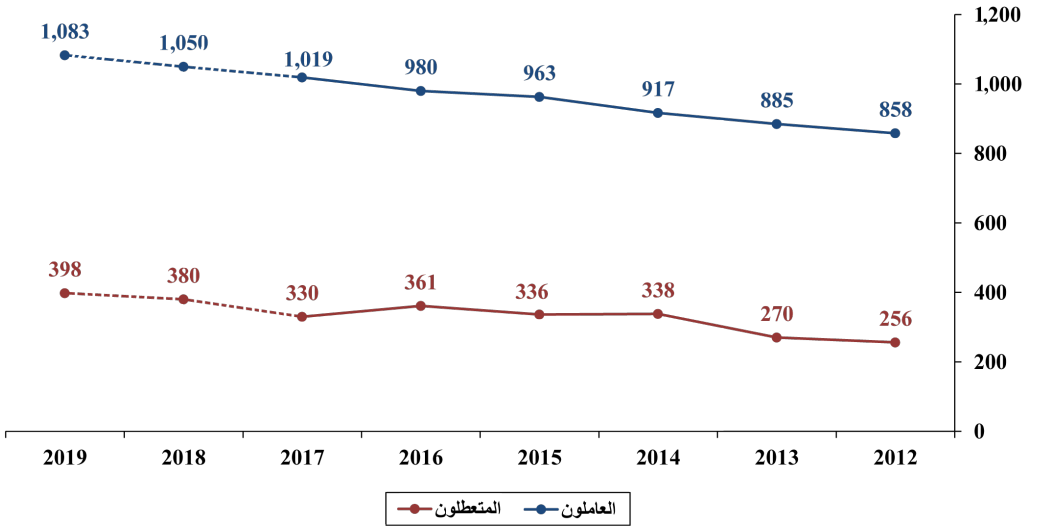

العاملون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2012–2019 (بالألف)

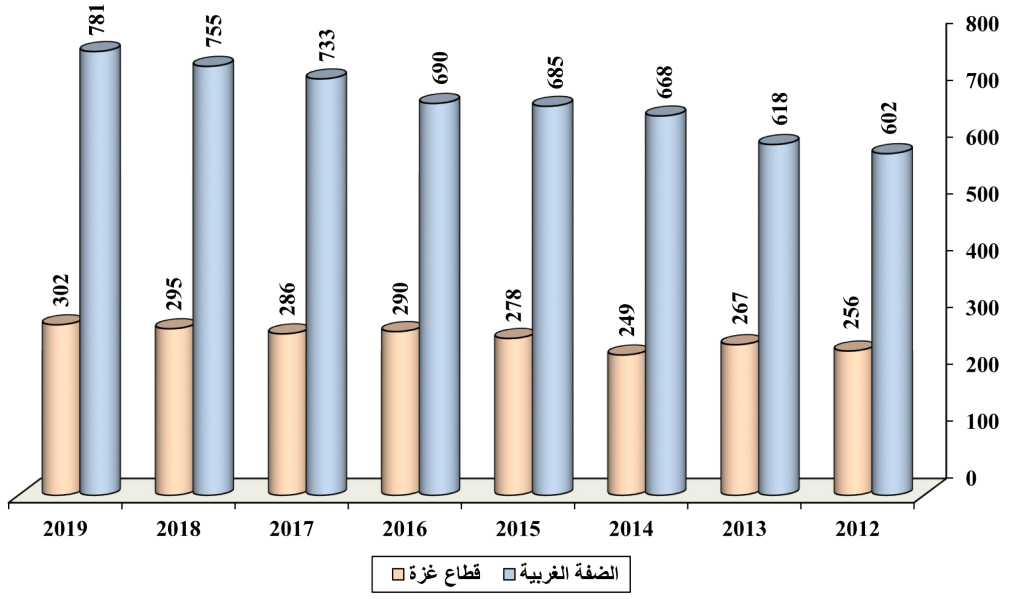

المتعطلون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2012–2019 (بالألف)

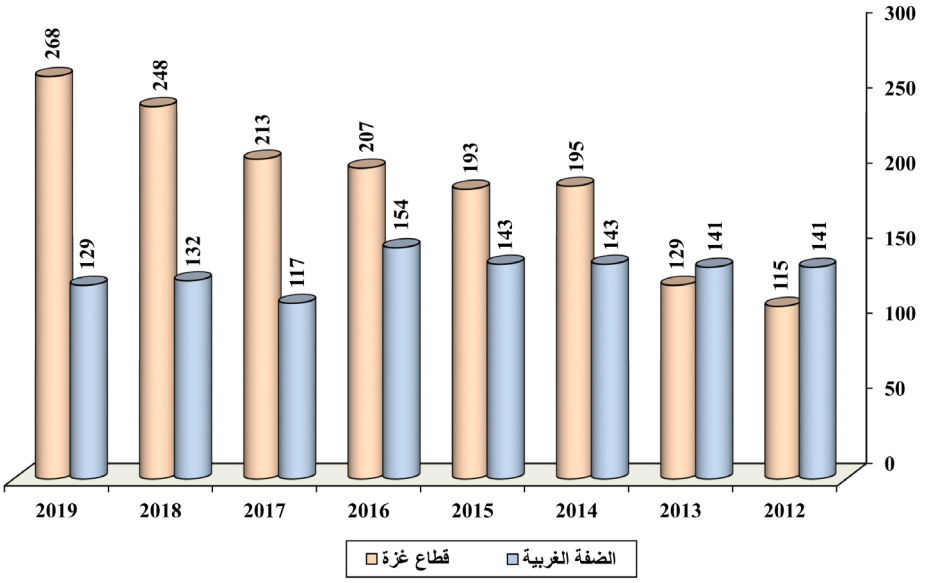

يلاحظ من الجدول 2/20 استمرار ارتفاع أعداد القوى العاملة، وهي نتيجة طبيعية للنمو السكاني. وقد صاحب ذلك استمرار وجود معدلات بطالة مرتفعة في سنتي 2016–2017. وبلغ مجموع القوى العاملة في الضفة والقطاع نحو 1.349 مليون فرد سنة 2017، منها 850 ألفاً في الضفة وبنسبة مشاركة قدرها 44%، والباقي أي 499 ألفاً في القطاع وبمعدل مشاركة قدره 44.1%. أي أن أكثر من نصف السكان البالغين هم معالون لا يشاركون في العملية الإنتاجية، كالطلبة وربات البيوت والمرضى والمقعدين وغيرهم. ونسبة المشاركة هذه تُعدُّ نسبة متدنية بصورة ملحوظة مقارنة ببلدان أخرى[87].

أما العاملون فعلاً فبلغ عددهم 1.019 مليون في نهاية سنة 2017، منهم 733 ألف في الضفة بنسبة 71.9%، والباقون وهم 286 ألفاً في القطاع بنسبة 28.1%. وأما العاملون منهم في "إسرائيل" والمستعمرات الإسرائيلية في الضفة فهم جزء من هذه العمالة، حيث بلغ عددهم 126,600 يشكلون 12.4% من مجموع العاملين، مما يعكس عجز السلطة عن توفير البدائل الملائمة، سواء من حيث من يعملون في "إسرائيل" أم في المستعمرات. ومن حيث التصنيف حسب الفروع الإنتاجية، نجد أن الخدمات هي الأكثر استيعاباً بنسبة 33.3% في الضفة الغربية مقابل 54.3% في قطاع غزة. وأما القطاع العام فيستوعب 21.2% من مجموع العاملين بواقع 15.3% في الضفة الغربية، و36.2% في قطاع غزة، مما يدلّ على محدودية فرص الوظائف للقطاع الخاص في غزة[88].

وبشأن المتعطلين عن العمل فقد بلغ عددهم 330 ألفاً سنة 2017 على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، منهم 117 ألفاً في الضفة، و286 ألفاً في القطاع. وتعدُّ نسبة البطالة في الضفة

والقطاع عامة، وفي قطاع غزة تحديداً، من بين النسب الأعلى عالمياً عند مقارنتها مع دول أخرى، كالولايات المتحدة بنسبة 5%، واليابان 3%، والصين 4%، والبرازيل 7%. وفي "إسرائيل" نحو 5%، وذلك في إحصائيات سنة 2016[89].

ومن الخصائص الأخرى للبطالة الفلسطينية ارتفاعها بشكل ملحوظ بين الإناث، حيث بلغت خلال سنة 2016 نحو 44.7%، جراء ظروف سوق العمل التي تكون عاملاً طارداً لعمل النساء، خصوصاً اللواتي يتمتعن بمستوى تحصيلي أكاديمي مرتفع، إذ بلغت في أوساطهن 50.6%. وفي هذا السياق ترتفع معدلات البطالة في المخيمات عنها في التجمعات الحضرية والريفية، وبلغت في المتوسط نحو 36.9% سنة 2016[90].

وقد سمحت السلطة الفلسطينية للفلسطينيين بالعمل في "إسرائيل"، تخفيفاً من حالة البطالة العالية، وتوفيراً لمصادر الدخل؛ ولكن التجربة العملية أثبتت فشل هذه السياسة لارتهانها بالإجراءات الإسرائيلية[91]. ويعكس الاعتماد المتزايد للفلسطينيين على فرص العمل في "إسرائيل"، في ظلّ شحّ فرص التوظيف المحلية علامة على ازدياد الانكشاف والتبعية الاقتصادية الفلسطينية، كما يهدد ارتفاع البطالة وانخفاض مستوى المشاركة في القوى العاملة، قدرة المواطنين على الاستهلاك أو الاستثمار، مما ينذر بتدهور الأحوال الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد[92]؛ بالإضافة إلى كونهِ يُسهم في تقوية وازدهار اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، الذي يستخدم إمكاناته في مزيد من قمع الشعب الفلسطيني، وتهويد الأرض والإنسان.

وعلى الرغم من ضيق فرص العمل بصورة عامة، إلا أن شريحة من الأطفال بين 10–17 عاماً، تمثل 3.2%[93] من مجموع سكان هذه الفئة، تشق طريقها نحو سوق العمل، قبل الحصول على الحد الأدنى من مستوى التعلم المطلوب، وتعمل في ظروف قاسية لا تتناسب مع أعمارها، ولا تحصل على أجور عادلة. وغالباً ما تكون هذه العمالة محرومة من أيّ حقوق يكفلها قانون العمل الفلسطيني، وعليه فإن تشغيل الأطفال هي ظاهرة مركبة ومتعددة الجوانب، وترتبط بشكل مباشر بالأزمة غير المسبوقة لمعدلات البطالة والفقر[94].

إن أوضاع البطالة الصعبة أسهمت في العديد من المشكلات الاجتماعية والأسرية وفي سلوكيات استهلاكية ضارة خصوصاً بين الشباب، كالتدخين حيث وصلت نسبة المدخنين إلى 23.5% من مجموع الفلسطينيين، بواقع 29.5% في الضفة و14% في غزة[95]، بالرغم من أن أغلبية هؤلاء المدخنين من المتعطلين، مسببة أضراراً صحية لها انعكاسات كبيرة على الإنفاق الصحي، وعلى تدني الطاقة الإنتاجية للمدخنين.

أما عن تنبؤات سوق العمل الفلسطيني خلال الفترة 2018–2019 فتبدو الأمور شائكة، يتعذر معها الوصول إلى تقديرات ملائمة في ظلّ الأوضاع السائدة والمتجددة. فتوقيع المصالحة الذي

تمّ في 2017/10/12 يفرض واقعاً جديداً، فهناك موظفون ليسوا على رأس عملهم ويتقاضون رواتبهم، وهناك من هم على رأس عملهم وينتظرون تسوية أوضاعهم، وهناك المفصولون بسبب انتماءاتهم السياسية، وهناك عالقون، أوضاعهم حائرة منذ سنة 2005، وهناك النمو السكاني السنوي المرتفع المقترن بأعداد إضافية من الراغبين في العمل، وهناك النمو الاقتصادي الضعيف، والعراقيل الراهنة التي يعجز فيها السوق عن إضافة فرص جديدة، مما يجعلنا نعتقد بصعوبة تحقيق إنجازات ملموسة في ملف سوق العمل الفلسطيني.

إن التزام الحكومة بإعطاء البطالة العالية حقها من الاهتمام ضمن خطوات ترتيب البيت الفلسطيني سيهيئ الفرصة نحو محاولة الاستفادة من الفرص المتاحة داخلياً وخارجياً، وبالمضي قدماً في تبني أجندة السياسات الوطنية 2017–2022، والالتزام بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة 2016–2030، فإن ما يمكن تحقيقه سيكون أقل كثيراً مما يتوقع بحيث تصل البطالة إلى 26.7% كمتوسط لسنتي 2018–2019.

وأما عن الفقر فيرتبط بشكل مباشر بالبطالة وينشأ عنها، ويكون معدل الفقر عادة أعلى من مستويات البطالة خصوصاً لمن يعملون دون مستوى الحد الأدنى للأجور ويصنفون كفقراء. وبناء على ارتفاع البطالة والحرمان من الدخل العادل، فإن نحو ثلثي السكان الفلسطينيين يصبحون تحت خطّ الفقر، مع محدودية آفاق فرص العمل والأمن، ومن ثمّ تسهم منظمات دولية في عونهم على الكسب وتمكينهم من الوصول إلى الغذاء والماء[96].

وفي مواجهة حالة الفقر تتبنى الحكومة حالياً برنامج التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني بدءاً بمأسسة هذا البرنامج في إطار زمني محدد بهدف توسيع دائرة المستفيدين من الفئات المهمشة والفقيرة. كما تتمثل الرؤية الوطنية لمكافحة الفقر في المساعي الحثيثة لإيجاد فرص عمل وصولاً للاعتماد الذاتي، وإخراج المهمشين من دائرة العوز والفقر والانخراط في عجلة الإنتاج[97]. وكان الاهتمام الحكومي قد انطلق مبكراً ممثلاً بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفقر بموجب قرار مجلس الوزراء في 2005/1/31 وبرئاسة وزير التخطيط، مع تركيز خطة التنمية الاقتصادية، السارية في وقتها، على الاهتمام بمكافحة الفقر[98]. وعليه، فليس كافياً تشكيل هيئات ذات اختصاص بدون قيامها بمعالجات حقيقية وإسهامات جوهرية.

وقد استجابت الحكومة لدعوات ممثلي العاملين وأصحاب العمل، وشكلت لجنة وزارية لإعادة تقييم قانون الضمان الاجتماعي، بما يحقق الحماية القانونية والاجتماعية لكافة فئات المجتمع[99]. وأعلنت الحكومة على لسان رئيسها الحمد الله عن دعمها لمشاريع الإسكانات التعاونية في بعض مناطق الضفة، بما يسهم في التخفيف من الفقر والبطالة، وتطوير الخدمات الموجهة للمجتمع الفلسطيني[100]، كما قدمت الدعم المالي لتطوير الواقع الخدماتي في بعض قرى الضفة[101].

وفي 2017/7/3، وقّع وزير العمل في الحكومة مأمون أبو شهلا اتفاقية مع منظمة العمل الدولية International Labour Organization (ILO)، لإنشاء مؤسسة ضمان اجتماعي فلسطينية مستقلة لإدارة نظام الضمان الاجتماعي الجديد بقيمة 500 ألف دولار[102].

أما الجوع فيعدُّ نتيجة طبيعية لحالة الفقر والحرمان والفاقة التي تعيشها بعض شرائح المجتمع لعجزهم عن الوفاء باحتياجاتهم الأساسية، في ظلّ صعوبة الوصول دوماً إلى هؤلاء الجوعى، وصعوبة تحقيق العدالة في توزيع الإعانات الغذائية، لتتصاعد المخاطر الناشئة عن الفقر، مما يقود لسوء التغذية التي تتكامل مع حلقة الفقر والجوع. حيث تشير التقديرات إلى أن حالة انعدام الأمن الغذائي في فلسطين مثيرة للقلق، وأن 27% من مجموع الأسر الفلسطينية، تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وأن آفاق المستقبل لا تبشر بالخير[103].

6. النشاط الصناعي:

يمثل النشاط الصناعي أحد روافع النمو الإنتاجي والازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، لقدرته على إنتاج كمّ هائل من المنتجات، مع قدرة كبيرة على مواكبة التطور الإبداعي والابتكاري واللحاق بالثورة التكنولوجية، مما يحفز الاستثمارات لإقامة المشاريع الجديدة تحقيقاً لقيمة مضافة عالية، كما يستوعب أعداداً كبيرة من المشتغلين، وله دور كبير في استغلال الموارد المتاحة مع إمكانية الولوج إلى الأسواق العالمية عبر التصدير.

جدول 2/21: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية 2012–2019 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[104]

البيان	فعلي					تقديري*	تنبؤات**	
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التعدين واستغلال المحاجر	35.8	66.9	58	50	48.3	50.7	53	53
الصناعة التحويلية	1,481.6	1,545.1	1,461	1,347.7	1,431.1	1,453.2	1,394	1,376
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	143.1	150.2	158.7	156.2	153.8	160.3	163	166
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات	87.9	88.8	84.6	102.8	106.9	110.4	115	121
المجموع	**1,735.7**	**1,842.1**	**1,757.7**	**1,656.7**	**1,740.1**	**1,774.5**	**1,730**	**1,724**
النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	14.5	15	14.3	13.1	13.1	13	12	12
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	13.3+	6.1+	4.6–	5.7–	5+	2+	3–	5–

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017.

** استناداً لخط الاتجاه العام 2012–2017.

مقارنة التوزيع النسبي لأنشطة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي 2012 و2017 (%)

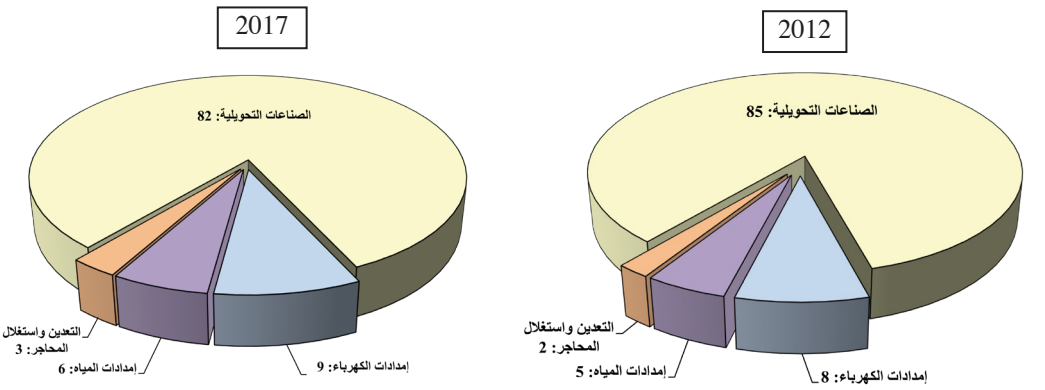

الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية 2012–2019
بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)

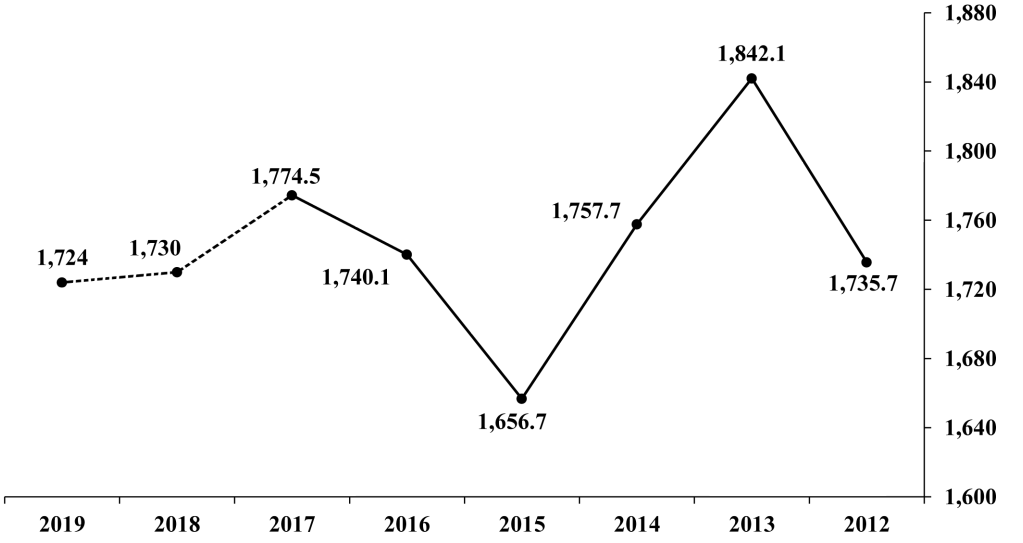

يتبين من الجدول 2/21 التراجع الملحوظ والتقلب في النشاط الصناعي من خلال بطء نموه وتدني إسهامه في الناتج المحلي. وهذا التردي هو أكثر وضوحاً في التعدين واستغلال المحاجر الذي يرجع لعوائق عديدة، ومن جانب آخر عانى قطاع غزة من التدمير الإسرائيلي لعدد كبير من المنشآت الإنتاجية؛ وللأسف لم يتم إعادة إعمارها، إلا بشكل جزئي إما بدعم المانحين أو على نفقة مالكيها أو من خلال الاقتراض[105]؛ مما جعل إسهام غزة في الصناعة محدوداً، وانعكس ذلك بشكل عام سلباً على حالة النمو الصناعي فلسطينياً.

ولارتباط الصناعة الوثيق بالطاقة فقد تبنى صندوق الاستثمار الفلسطيني رؤية شاملة للطاقة، تسهم في استقلاليتها وخفض أسعار منتجاتها، كما جرى تأسيس شركة "مصادر"،

لأغراض تطوير واستغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، وإطلاق برنامج "نور فلسطين" لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية كخطوة أولية في بعض المناطق، مع السعي لتطوير حقل غاز مارين غزة داخل الشاطئ الفلسطيني[106]. ولأهمية الصناعة بما فيها الإنشاءات فقد حرصت أجندة السياسات الوطنية 2017–2022 على دعمها وتشجيعها، وجذب الاستثمار لها كأولوية متقدمة[107].

وعند الحديث عن الصناعة والزراعة معاً فهناك ما يدعو للاهتمام بقدراتهما الكامنة على تحقيق وُفُورَات في الحجم، وتوسيع نطاق العمالة، لكونهما أكثر ديناميكية وابتكاراً مقارنة بالخدمات والبناء؛ إضافة لقابلية منتجاتهما للتداول عالمياً، مما يشجع على التقدم التكنولوجي والكفاءة والقدرة على المنافسة دولياً. غير أنه مما يعيق نمو النشاطين أيضاً الافتقار لعملة وطنية، ومن ثم الخضوع للسياسات النقدية التي تنتهجها "إسرائيل" من جانب واحد، مما يضعف القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد الفلسطيني الضعيف أصلاً[108].

وأما عن آفاق النمو لسنتي 2018–2019 فإن نتائج خط الاتجاه قد دللت بوضوح على استمرار تدهور هذا النشاط، خصوصاً من منظور قيمة الناتج والإسهام في الناتج الإجمالي.

7. النشاط الزراعي:

تُعدُّ الزراعة بشقيها النباتي والحيواني عملاً إنتاجياً بالغ الأهمية لتوفيرها احتياجات الأسواق المحلية لأكثر السلع الضرورية، إضافة لإمداد الصناعات التحويلية باحتياجاتها الأولية، ولتوفيرها فرص عمل كبيرة بشكل مباشر وغير مباشر.

جدول 2/22: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي للسلطة الفلسطينية 2012–2019 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[109]

البيان	فعلي					تقديري*	تنبؤات**	
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة	574.4	525	485.2	450.1	413.5	376.1	335	296
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	17–	8.6–	7.6–	7.2–	8.1–	9–	5–	4–
النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	4.8	4.3	4	3.6	3.1	2.8	2	2
الإسهام في القوى العاملة (%)	11.5	10.5	10.4	8.7	7.4	6.7	6	5

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017.

** استناداً لخط الاتجاه العام 2012–2017.

الناتج المحلي الإجمالي الزراعي للسلطة الفلسطينية 2012–2019
بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)

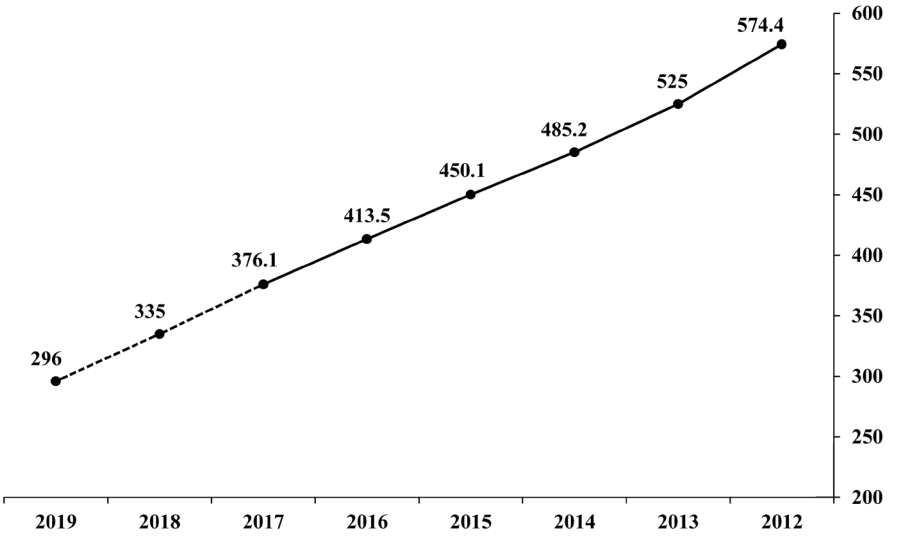

وتعكس التطورات التي مرّ بها النشاط الزراعي حالة التراجع تباعاً لقيمته المضافة لينخفض إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي من 4.8% إلى 2.8% خلال الفترة 2012–2017، في ظلّ عرقلة إسرائيلية ممنهجة لمساعي التطور والنمو. ففي الضفة الغربية هناك الجدار العازل، وكثافة الحواجز، وانتزاع الأراضي، وبناء المستعمرات، واقتلاع الأشجار، والاستيلاء على المحاصيل، وتدمير البنية التحتية، مع سيطرة الاحتلال على أكثر من 62% من أراضي الضفة وعلى 85% من مواردها المائية، والتربص بالمزارعين ومنعهم من الوصول إلى أراضيهم. إضافة إلى أن الأرض الصالحة للزراعة لا تستخدم إلا بنسبة 21% وأن 93% منها غير مروية[110].

وفي قطاع غزة يحظر على الفلسطينيين زراعة الشريط الحدودي أو الاقتراب منه، كما يمنع تصدير فائض المحاصيل الزراعية إلا في أدنى مستوى، مع تضييق المساحة البحرية المخصصة للصيد وملاحقة الصيادين والاستيلاء على قواربهم.

ويعدُّ تغيّر المناخ من المعيقات الأخرى للزراعة، التي اتسع مداها محلياً وإقليمياً وعالمياً، والتي تؤثر على ظروف العمل الزراعي، حيث تتراوح آثارها بين انخفاض الغلات، وزيادة تقلبها، وخسارة التنوع الحيوي[111].

وعلى الرغم من قدرة النشاط الزراعي على استيعاب قوى عمالة إضافية إلا أن نسبة العاملين فيه انخفضت بشكل ملحوظ من 11.5% إلى 6.7% خلال الفترة 2012–2017. وذلك بسبب معاناة المزارعين من ندرة مياه الري وارتفاع تكلفة الإنتاج واعتداءات المستوطنين، مما يضطرهم للبحث عن أعمال بديلة.

وعن تنبؤات سنتي 2018–2019 فقد أفصح الاتجاه العام عن استمرارية تدهور النشاط الزراعي وتراجع نموه، وانخفاض معدل استيعابه للعمالة. والمأمول ضمن أجندة السياسات الوطنية خلال الفترة 2017–2022 المضي قدماً في ترسيخ استراتيجية واضحة للنشاط الزراعي، وتحديد أولوياتها، وتحفيز المانحين لمواصلة دعمهم، وتوجيه التمويل المتاح نحو الأهداف الرئيسية، بما يتفق ومعالجة حالة التدهور الراهنة.

8. التبادل التجاري:

يمثل التبادل التجاري أحد أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية وأكثرها أهمية وأوفرها مزايا في ظلّ حرية تبادل المنتجات؛ إلا أن حجم ومزايا التبادل وعدالة توزيعها لا تتحقق دائماً بقدر متكافئ بين الدول، لاختلاف ظروف وقدرات وتطلعات كل منها.

تتمثل الظاهرة الأكبر في التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية في تحكم الاحتلال الإسرائيلي بهذا التبادل واستئثاره بالحجم الأكبر من الصادرات والواردات. وتتمثل الظاهرة الثانية الأساسية في حالة العجز التجاري الهائل لدى السلطة نتيجة سياسات الاحتلال العدوانية والاستعمارية.

جدول 2/23: الميزان التجاري السلعي للسلطة الفلسطينية 2012–2019
بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[112]

البيان	فعلي						تنبؤات*	
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حجم التبادل التجاري	5,479	6,065	6,627	6,184	6,291	6,341.3	6,619	6,749
الصادرات	782	901	944	958	927	1,038.1	1,062	1,101
الواردات	4,697	5,164	5,683	5,226	5,364	5,303.2	5,557	5,648
العجز	3,915–	4,263–	4,739–	4,268–	4,437–	4,265.1–	4,495–	4,546–
نسبة العجز من إجمالي الواردات (%)	83.4	82.6	83.4	81.7	82.7	80.4	80.7	80.3
نسبة العجز من الناتج المحلي (%)[113]	34.7	34.2	37.3	33.7	33.1	29.7	30.6	29.7

* استناداً لخط الاتجاه العام 2012–2017.

مؤشرات التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية 2012–2019 (بالمليون دولار)

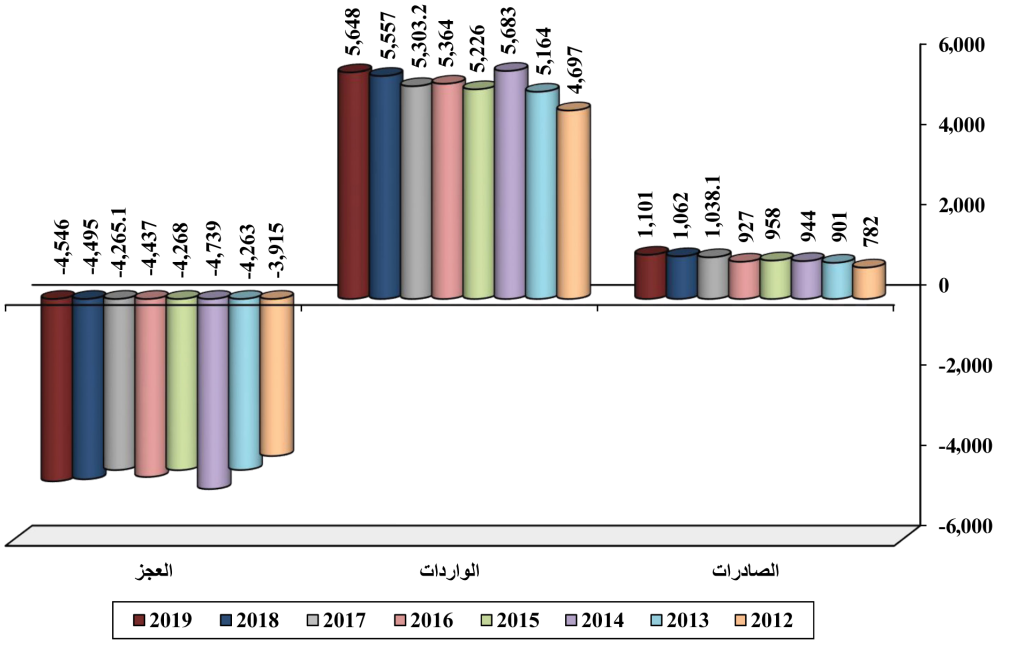

ومن الجدول 2/23 يلاحظ تقلب الواردات، واستمرار بقائها عند مستويات عالية مع الحرص على زيادة الصادرات الآخذة في النمو غير المنتظم مع عدم قدرتها على اللحاق بالواردات، مما ترتب عليه بقاء الميزان التجاري بين 2012–2017 في حالة عجز شديد بين 80.4–83.4% مقارنة بإجمالي الواردات، ثم اتجاه الرصيد التجاري للهبوط نسبياً وفقاً لتقديرات سنة 2017، وبقائه مرتفعاً في كل الأحوال.

وبلغت الواردات نحو 5,364 مليون دولار سنة 2016 بزيادة معدلها 2.6% مقارنة بسنة 2015، كما بلغت الصادرات نحو 927 مليون دولار وبانخفاض قدره –3.2%. وعليه، ارتفع عجز الميزان التجاري لسنة 2016 بنسبة 4% مقارنة بالسنة السابقة، وبلغ العجز نحو 4,437 مليون دولار وبنسبة 82.7% من مجموع الواردات (انظر جدول 2/23).

وأما في سنة 2017 فقد تراجعت الواردات إلى نحو 5,303 ملايين دولار بانخفاض قدره 60.8 مليون دولار عن سنة 2016، وبمعدل قدره –1.1%. بينما ارتفعت الصادرات لتصل إلى نحو 1,038 مليون دولار، بزيادة معدلها 12%. وبالتالي انخفض العجز إلى نحو 4,265 مليون دولار، وبنقص قدره نحو 172 مليون دولار مقارنة بالسنة السابقة وبنسبة –3.9%؛ وعليه، ستنخفض نسبة العجز مقارنة بمجموع الواردات إلى 80.4% (انظر جدول 2/23).

ويعد العجز التجاري الفلسطيني الكبير نتيجة مباشرة لضعف الإنتاج السلعي وعجز المنتجين عن النفاذ إلى أسواق التصدير، إضافة إلى ضعف المنافسة أمام الواردات[114]. وهو مؤشر بالغ الخطورة، يعكس تدني الإنتاج المحلي، وفشل سياستَي الاعتماد على الذات والإحلال بدل الواردات.

وعلى المستوى الجغرافي تستأثر "إسرائيل" بالنصيب الأكبر من الواردات بمعدل 58.3% و58.2% لسنتي 2015–2016 على التوالي، وجاءت تركيا في المرتبة الثانية بنسبة 7.3% و8.9%، ثمّ الصين بنسبة 7% و7.1% على التوالي. وعلى مستوى الصادرات الفلسطينية فما تزال "إسرائيل" أيضاً تستحوذ على غالبيتها التي مثلت 83.9% و83.2% لسنتي 2015–2016 على التوالي، مما يعني حرص "إسرائيل" على عزل الفلسطينيين عن الخارج وإبقائهم تابعين لها بالرغم من قيام الحكومة الفلسطينية في 2014/3/14 بتشكيل فريق لإعداد الاستراتيجية الوطنية للتصدير 2014–2018[115]. إلا أن واقع الحال يشير إلى أن الاقتصاد الفلسطيني فقَدَ قدراته التصديرية الكامنة، بسبب القيود الإسرائيلية على التجارة، وصعوبة الوصول إلى الموارد، وعدم الاستقرار السياسي وضعف الحوكمة والمأسسة[116].

ولا تتوفر حتى كتابة هذا التقرير بيانات تفصيلية عن صادرات السلطة وارداتها السلعية لسنة 2017؛ غير أنه حسب النتائج الأولية للتجارة الخارجية المرصودة للسلع لشهر كانون الأول/ ديسمبر 2017 التي أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد شكلت الواردات الفلسطينية من "إسرائيل" 56.6% من إجمالي قيمة الواردات لشهر كانون الأول/ ديسمبر 2017، وعلى مستوى الصادرات فما تزال "إسرائيل" أيضاً تستحوذ على غالبيتها التي بلغت 85.4% من إجمالي قيمة الصادرات لشهر كانون الأول/ ديسمبر 2017[117].

ومن الجدير بالذكر، أن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية تقدم أرقاماً مختلفة إلى حدّ ما حول التبادل التجاري مع السلطة الفلسطينية لسنة 2016؛ إذ تشير إلى أن قيمة الواردات الفلسطينية من "إسرائيل" بلغت نحو 3,351 مليون دولار، وهي أعلى من الرقم الرسمي الفلسطيني بنحو 228 مليون دولار؛ أما مجموع الصادرات الفلسطينية إلى "إسرائيل" فبلغ 874 مليون دولار، وهي أعلى من الرقم الرسمي الفلسطيني بـ 103 ملايين دولار[118].

وعن مؤشرات التجارة الخارجية لسنتي 2018–2019، فإن خطّ الاتجاه العام لهذه المؤشرات يفصح عن تزايد عجز الميزان التجاري، مما يؤكد على ضرورة الالتزام بسياسات حازمة لتشجيع الإنتاج الوطني والإحلال محل الواردات ضمن أجندة السياسات الوطنية 2017–2022؛ كما يؤكد أهمية التوجه الحكومي الحالي لإعداد نظام تعرفة فلسطيني، بديل عن نظام التعرفة الإسرائيلي، بالتوازي مع السياسة الرامية لانضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية، والاستفادة من الحيز الفلسطيني المتاح، بهدف بناء اقتصاد مستقل وتخفيف التبعية لـ"إسرائيل"[119].

جدول 2/24: الصادرات والواردات السلعية وحجم التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية مع دول مختارة 2015–2016 (بالألف دولار)[120]

البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الفلسطينية إلى:		الواردات الفلسطينية من:	
	2016	2015	2016	2015	2016	2015
"إسرائيل"	3,894,002	3,848,253	770,812	803,626	3,123,190	3,044,627
تركيا	480,154	382,161	3,468	3,154	476,687	379,008
الصين	382,740	368,038	61	1	382,679	368,037
الأردن	183,005	202,069	51,479	60,127	131,525	141,942
ألمانيا	186,616	149,406	669	921	185,947	148,485
المملكة العربية السعودية	88,504	86,701	18,336	14,753	70,168	71,948
إيطاليا	77,933	70,134	1,493	1,306	76,439	68,829
فرنسا	69,319	67,839	1,209	1,562	68,111	66,277
إسبانيا	68,808	72,505	441	89	68,366	72,416
مصر	65,256	67,650	65	189	65,191	67,461
أمريكا	65,219	65,941	10,426	10,700	54,793	55,241
أوكرانيا	60,227	53,859	2	3	60,225	53,856
الإمارات	59,219	51,805	23,268	18,694	35,951	33,111
بولندا	47,976	36,115	1,668	2,572	46,308	33,543
باقي دول العالم	561,289	660,802	43,102	40,114	518,188	620,686
المجموع	**6,290,267**	**6,183,278**	**926,499**	**957,811**	**5,363,768**	**5,225,467**

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الصادرات السلعية الفلسطينية إلى دول مختارة 2016 (بالألف دولار)

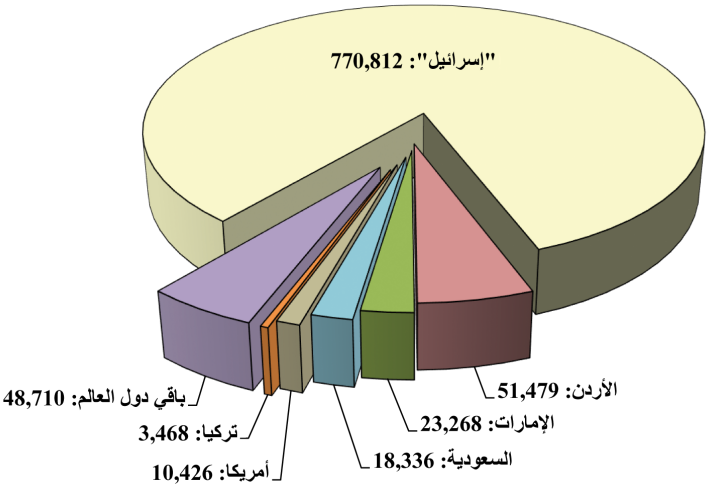

الواردات السلعية الفلسطينية من دول مختارة 2016 (بالألف دولار)

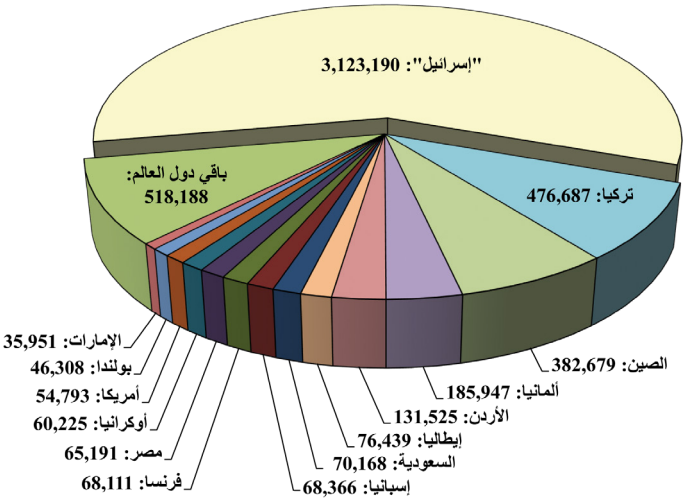

9. المساعدات الأجنبية وتأثيراتها:

شكلت المساعدات الأجنبية مورداً مالياً مهماً للفلسطينيين بلغ 17.7 مليار دولار خلال الفترة 1996–2016، بمتوسط سنوي قدره 843 مليون دولار، غير أنها تأرجحت بين الارتفاع والانخفاض. إلا أن العبرة تبقى بتخصيصات هذه المنح وطرق استخدامها، ففي الفترة 1996–2000 كان الجزء الأكبر للمنح يوجه نحو المشاريع التطويرية بنسبة عالية بلغت 92.6% في المتوسط، ثم أخذت حصة منح التطوير بعد ذلك اتجاهاً هبوطياً بشكل حاد ومتقلب، حيث أدت هذه السياسة إلى حرمان الاقتصاد الفلسطيني من القيام بمشاريع حيوية، لها أهميتها في تطوير البنية التحتية والتوسع في الخدمات الأساسية[121].

وإذا كان للمساعدات الخارجية تأثير على حركة النشاط الاقتصادي عبر السنوات الماضية إلا أنه لم يتم توظيفها في أنشطة إنتاجية، توفر فرص عمل للمتعطلين وتولد دخلاً للعاملين. وفي جميع الأحوال يبقى للمنح والمساعدات دور مهم في زيادة قدرة الحكومة على سداد ديونها والوفاء بالتزاماتها، دون تجاهل هشاشة الوضع المالي للحكومة، وارتهانه بتطورات سياسة البلدان المانحة وظروفها الاقتصادية[122].

جدول 2/25: تطور دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2012–2019 (بالمليون دولار)[123]

البيان	فعلي						تنبؤات*	
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
دعم الموازنة العامة	777	1,251	1,029	707	608	545	478	381
دعم المشاريع التطويرية	155	107	201	90	158	175	162	166
مجموع المساعدات الأجنبية	932	1,358	1,230	797	766	720	640	547
معدل النمو أو التراجع السنوي لمجموع المساعدات (%)	5.2–	45.7+	9.4–	35.2–	3.9–	6–	20.2–	25.3–
حصة المشاريع التطويرية من مجموع المساعدات الأجنبية (%)	16.6	7.9	16.3	11.3	20.6	24.3	23	25

*استناداً لخط الاتجاه العام 2012–2017.

تطور دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2012–2019 (بالمليون دولار)

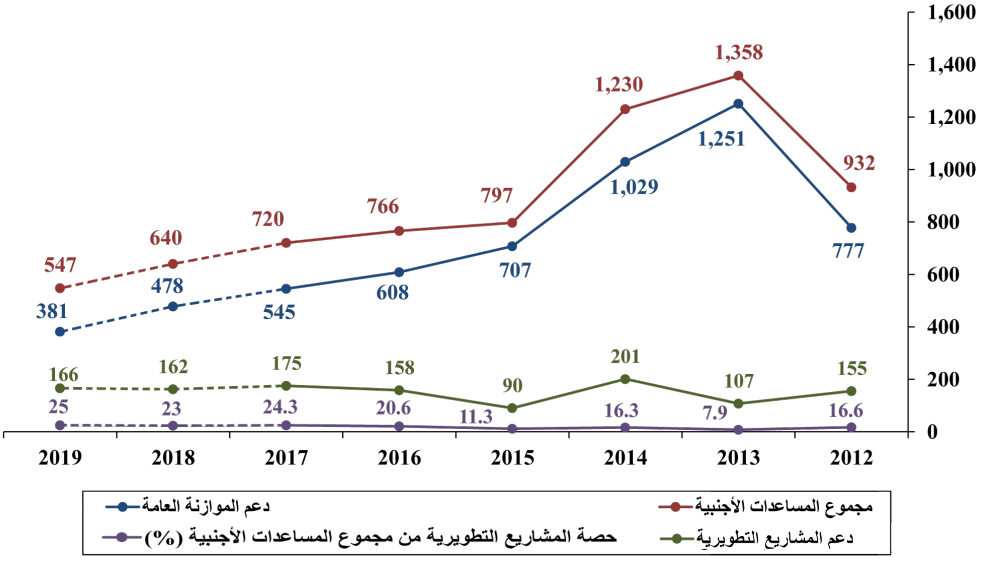

ومن الجدول 2/25 يتضح أن الدعم الذي حصلت عليه السلطة الفلسطينية لم يكن منتظماً، مع اتجاه هبوطي ملحوظ بدءاً من سنة 2015، ليستمر هذا الانخفاض سنتي 2016–2017 ليصل إلى 766 مليون دولار سنة 2016 بنسبة تراجع مقدارها –3.9% عن سنة 2015، وإلى 720 مليون دولار سنة 2017، بنسبة تراجع مقدارها –6% عن سنة 2016.

ومرة أخرى، فإن جوهر المشكلة يكمن في الاحتلال الإسرائيلي. وإن أي إجراءات تحسينية تحت الاحتلال لن تعالج الأزمة من جذورها. وبشكل عام فهناك عدد من المقترحات المرحلية للتعامل مع إشكالية تناقص مساعدات المانحين، مثل تحسين مناخ الاستثمار والقدرة على المنافسة ومساعدة الشركات الجديدة على دخول السوق، وتعزيز دور القطاع الخاص وزيادة قدراته الاستيعابية، وهذا مرهون بتخفيف القيود الإسرائيلية على التجارة الخارجية وتيسير الوصول إلى الموارد في المنطقة ج وفتح الطرق إلى غزة، مما يحفز دعم المانحين في الأمد المتوسط خصوصاً عبر تكثيف المباحثات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي[124].

وعن تنبؤات سنتي 2018–2019 فقد أفصح الاتجاه العام عن توقع تراجع المساعدات لنحو 594 مليون دولار كمتوسط للسنتين المذكورتين، في اتجاه متناقص يعكس أوضاعاً اقتصادية مستقبلية غاية في الصعوبة، تقتضي الاهتمام بها مبكراً ودون انتظار.

أما فيما يتعلق بالجهات والدول المانحة في سنة 2017، فقد تصدرت الآلية الفلسطينية الأوروبية (PEGASE) قائمة المساعدات بمبلغ 240.3 مليون دولار، ثم السعودية بمبلغ 92.1 مليون دولار، يليها البنك الدولي بمبلغ 76.2 مليون دولار. ومن الملاحظ أن تمويل الآلية الفلسطينية الأوروبية قد تصدر الدول المانحة لسنة 2016 أيضاً بمبلغ 205 مليون دولار، تلتها السعودية بمبلغ 183 مليون دولار، تبعها البنك الدولي بمبلغ 94.4 مليون دولار، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ 76.5 مليون دولار (انظر جدول 2/26). وكانت وزارة المالية قد أشارت إلى أن الولايات المتحدة لم تدعم موازنة السلطة سنة 2015[125]، غير أن التقرير الأمريكي حول دعم الفلسطينيين والصادر عن خدمة أبحاث الكونجرس Congressional Research Services (CRS) ذكر أن الدعم المقدم للفلسطينيين بلغ 361 مليون دولار سنة 2015[126].

ويلاحظ انخفاض التمويل العربي لسنتي 2016–2017، حيث انخفضت نسبته إلى 54% من مجمل التمويل الدولي سنة 2016 وإلى 36.4% سنة 2017، بعد أن كانت قد وصلت إلى ما يساوي 87.7% من الدعم الدولي سنة 2015. كما تشير الأرقام إلى انخفاض دعم السعودية والبنك الدولي بنسبة 49.7% و19.3% على التوالي عن سنة 2017.

جدول 2/26: مصادر تمويل الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية 2014–2017
(بالمليون دولار)[127]

المصدر	2014	2015	2016	2017
تمويل الدول العربية	**410**	**330.3**	**212.9**	**145.2**
– المملكة العربية السعودية	197.3	241.7	183	92.1
– الجزائر	51.6	52.5	26.7	52
– قطر	146.3	–	–	–
– مصر	7.5	7.3	3.2	1.1
– عُمان	7.3	28.8	–	–
تمويل المجتمع الدولي	**619.7**	**376.7**	**393.6**	**399.3**
– الآلية الفلسطينية الأوروبية	246.7	222.9	205	240.3
– البنك الدولي	255.1	131.4	94.4	76.2
– الولايات المتحدة الأمريكية	106.5	–	76.5	73.6
– فرنسا	10.4	8.6	17.7	9.2
– روسيا	–	4.9	–	–
– ماليزيا	1	–	–	–
– الهند	–	8.9	–	–
التمويل التطويري	**203.4**	**89.1**	**153.9**	**175**
المجموع	**1,233.1**	**796.1**	**760.4**	**719.5**

مصادر تمويل الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية 2017 (بالمليون دولار)

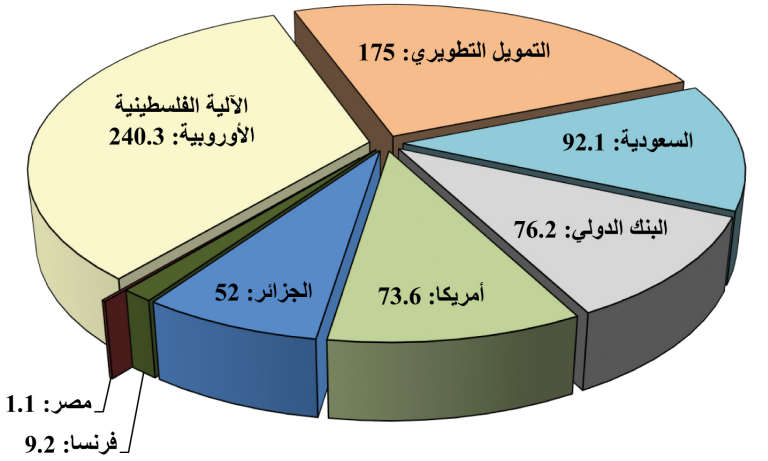

10. الانعكاسات الاقتصادية للحصار على قطاع غزة:

تعددت الانعكاسات الاقتصادية للحصار على غزة وأخذت اتجاهات ومناحٍ شتى، إذ واكب الحصار خطوات تصعيدية ممنهجة، فالقيود على حركة البضائع من وإلى قطاع غزة براً وبحراً وجواً أسهمت في تقويض الظروف الحياتية للسكان[128]. وتأثر كل رجل وكل امرأة بشكل مباشر بالحرب في سنة 2014 فصاروا بحاجة ملحة للمساعدات الإنسانية[129]. كما أن الحروب والاعتداءات الإسرائيلية المدمرة قد أنهكت قدرات القطاع الكامنة، وزادت معاناة الناس، خصوصاً مع تعذر إعادة الإعمار. فما أن يعاد إعمار جزء، حتى يتم تدمير المزيد في عدوان جديد. وحتى 2017، لم يتجاوز مستوى إعادة الإعمار 43% من استحقاقات عدوان سنة 2014، وما يزال 7,333 منزلاً مهدماً ونحو 65 ألف مهجر، وقد خلفت الحرب مآسي عديدة بحيث أصاب الفقر نحو 1.3 مليون نسمة، منهم أكثر من 600 ألف في مستوى الفقر المدقع[130]. وذلك في ظلّ معاناة من ركود شديد خلال السنوات العشر الماضية، مع نمو سنوي في الناتج المحلي لا يتجاوز 1.44%، بينما تزايد عدد سكان القطاع بنسبة 38.4% خلال الفترة نفسها[131]. كما يُعدُّ العجز في الأمن الغذائي أحد أبرز الانعكاسات الاقتصادية للحصار، وهو عجز غير مسبوق، إذ شكل 80%[132]. ويترافق هذا مع تزايد أعداد ونسب البطالة، وضرب نشاط القطاع الخاص، وتراجع الأداء الاقتصادي سواءً على المدى القصير أم المتوسط[133].

وحول تدمير المنشآت الاقتصادية خلال الحرب الأخيرة فإن الدمار أصاب 225 منشأة صناعية، و1,578 منشأة تجارية، كما تضررت 2,181 قطعة أرض زراعية بمساحة 11.2 كم^2، تشمل الدفيئات، والمعدات، ومواتير المياه، ومزارع الدواجن، والمناحل، ومزارع الأسماك، وغرف وقوارب الصيادين[134].

وعلى هذا، فإن القطاع الخاص في غزة يعاني من عجز سببه الحصار الإسرائيلي والعربي، وإعاقة الحركة والوصول إلى الموارد الطبيعية والأسواق، والإجراءات العقابية التي جعلت من غزة هيكلاً اقتصادياً مشوهاً، يحول دون تمتع المواطنين بمبادئ حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[135]، بل أفضت إلى تراجع هذه الحقوق في مخالفة واضحة وصريحة لالتزامات الاحتلال الإسرائيلي بموجب القوانين الدولية[136]؛ وهو ما يشكل نزعاً للقدرات التنموية، لتصبح غزة عاجزة عن الحياة بحلول 2020، إذا ما بقي الوضع على حاله، وذلك كأثر مباشر للحصار الظالم وغير القانوني والحروب المتتالية[137]. ولشعور الشباب بالإحباط الشديد، فإن رغبتهم في الهجرة تزايدت وقدرت سنة 2015 بنحو 37% في غزة، و15% في الضفة[138]، بالرغم مما يكتنف هذا التوجه من مخاطر كبيرة، وفقدان للطاقات الإنتاجية البشرية.

أما بالنسبة لأزمة الكهرباء المستشرية، فإن هناك قلقاً شديداً مخافة تداعياتها الكارثية على الأوضاع الإنسانية المتدهورة أصلاً[139]. حيث انعكست هذه المشكلة على النشاط الزراعي وقدرات المزارعين على تسويق وتخزين منتجاتهم. كما تكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة أدت إلى تردي الحياة المعيشية اليومية للأسرة الفلسطينية، خصوصاً بسبب الأوضاع السائدة والاستقطاعات المالية الجديدة بدءاً من نيسان/ أبريل 2017، التي راكمت مخاوف جديدة لخطوات أخرى قادمة، سعياً لإشغال الناس في همومهم وتعميق مشاكلهم، إضافة لحالات الإحالة إلى التقاعد القسري لآلاف العسكريين والمدنيين[140].

وقد بدت المساعدات التي قدمتها حكومة التوافق لقطاع غزة على مدار سنتي 2016 و2017 متواضعة نسبياً بالنظر إلى استمرار حالة الانقسام، إلا أن ذلك لم يمنع من مواصلة تقديم العديد من المساعدات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

ولعل من أهم المشاريع الاقتصادية، إعلان وزير العمل مأمون أبو شهلا عن تمويل خمسين مشروعاً بقيمة 15 ألف دولار لكل مشروع[141]، بالإضافة إلى خطط تشغيلية لاستيعاب 50 ألف خريج خلال ثلاثة أعوام (2016–2018)[142]. واستمرت حكومة التوافق في رعاية آلاف العائلات وذوي الأحوال المعيشية الصعبة داخل القطاع عبر منحة مالية كل عدة أشهر، إلا أن وزارة الشؤون الاجتماعية بغزة اتهمت الحكومة بحجب المساعدات عن مئات الأسر والحالات المحتاجة[143].

ولا تعني الحالة الراهنة في غزة انعدام فرص الحياة المستقرة والآمنة أو أنها عبء إنساني لا يحتمل، بقدر ما يجب أن ينظر لإمكانياتها التنموية التي يقودها سكانها المبدعون الصامدون، فغزة تملك إمكانات واعدة قادرة على استرداد قدراتها واستغلال طاقاتها، من خلال منهج جديد لدعم القطاع الخاص يحقق التعافي والتنمية الاقتصادية، يقوم على استراتيجية تتفاعل مع أوضاعها الركودية المتجذرة، وتأخذ في حسبانها تنمية محلية مستدامة، وتمثل الاستراتيجية خطوة نحو رؤية مشتركة للتنمية الاقتصادية بين المانحين، والمستثمرين، ورجال الأعمال، والمؤسسات غير الربحية، وممثلي الحكومة، ووحدات الحكم المحلي، بمنظور شمولي وبمراعاة الانعكاسات البيئية، بهدف تعظيم الفرص الاقتصادية وتحسين أحوال السكان[144].

خلاصة إن الرسالة الأساسية التي تحملها المؤشرات السكانية الفلسطينية لسنتي 2016–2017 هي أن الشعب الفلسطيني الصامد على أرضه نجح في تجاوز أعداد اليهود في فلسطين التاريخية؛ وأنه بالرغم من أن من بقي في فلسطين هو نحو نصف الشعب الفلسطيني فقط، إلا أنهم من خلال الزيادة الطبيعية تمكنوا من معادلة أو تجاوز أعداد اليهود التي أضيف إليها في الفترة 1948–2017 موجات هجرة استعمارية استيطانية وصلت إلى

نحو 3.23 ملايين يهودي[145]. ولا شكّ أن ذلك يصيب بالقلق قادة المشروع الصهيوني بعد نحو 120 عاماً على إطلاق مشروعهم، وبعد 70 عاماً على إنشاء كيانهم "إسرائيل". ولهذا، ينبغي التنبه إلى أي خطوات قد يُقدم عليها الصهاينة لمحاولة تهجير الفلسطينيين أو التخلص من بعض أعدادهم؛ كما ينبغي بذل كل الجهود في دعم صمود الشعب الفلسطيني وثباته على أرضه.

من جهة أخرى، فما زال أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني يحملون صفة "اللاجئ" وهي أعلى نسبة في العالم؛ وما زال نحو نصف الشعب الفلسطيني يعيش خارج فلسطين التاريخية. غير أن أكثر من ثلاثة أرباع فلسطينيي الخارج يقيمون في البيئة الاستراتيجية المحيطة بفلسطين وخصوصاً في الأردن. كما أن ثمة إجماع فلسطيني على حقّ العودة إلى المنازل والقرى والمدن التي أُخرج منها اللاجئون؛ مع تزايد ملحوظ في الأنشطة والفعاليات المرتبطة بحقوق الشعب الفلسطيني، والتي كان من أبرزها إطلاق المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج في شباط/ فبراير 2017. وبالرغم من قسوة الظروف التي يعيشها اللاجئون خصوصاً في سورية ولبنان والعراق، وما رافق ذلك من "نزيف" وحالات لجوء جديدة إلى بلدان العالم، إلا أن الفلسطيني أينما كان ظلت عيناه متجهة إلى فلسطين.

في الجانب الاقتصادي، ستظل معاناة الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة مستمرة، ما دام الاحتلال الإسرائيلي مستمراً، وما دام الحصار الإسرائيلي مستمراً على قطاع غزة؛ وما دام هذا الاقتصاد مرتهناً لاتفاقيات أوسلو وبروتوكولات باريس التي "شرعنت" عملياً هيمنة الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني. وظهرت حالة الاختلال الاقتصادي الهائلة في سنتي 2016–2017 عند ملاحظة أن الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي يفوق نظيره في السلطة الفلسطينية بنحو 24 ضعفاً، وأن دخل الفرد الإسرائيلي يفوق نظيره الفلسطيني في الضفة والقطاع بنحو 13 ضعفاً، مع أن كلا الإسرائيلي والفلسطيني يعيشان في بيئة جغرافية واحدة (فلسطين التاريخية). كما تظهر الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية عند ملاحظة أن أكثر من 58% من واردات السلطة الفلسطينية تأتي من "إسرائيل" وأن أكثر من 83% من صادرات السلطة تذهب إلى "إسرائيل". كما تبرز خطورة الإشكالية وعمقها عندما نلاحظ أن أكثر من ثلثي ميزانية السلطة يأتي من واردات "المقاصة" التي تجمعها "إسرائيل" والتي تستخدمها عادة في ابتزاز الطرف الفلسطيني.

وتبقى نسب الفقر والبطالة من النسب الأعلى عالمياً، وخصوصاً في قطاع غزة، ليس لضعف قدرات وإمكانات الفلسطينيين، ولكن لأن الاحتلال الإسرائيلي يلعب دوراً مباشراً وغير مباشر في ذلك، سواء بسبب تحكمه في مداخل السلطة ومخارجها براً وبحراً وجواً، أم بسبب سياساته التعسفية، أم بسبب حصاره الخانق على قطاع غزة.

وليس ثمة أفق لانطلاقة حقيقية للاقتصاد الفلسطيني تعكس إمكاناته الحقيقية وتستثمر موارده البشرية إلا بانتهاء الاحتلال والحصار الإسرائيلي. غير أنه يقع على عاتق السلطة الفلسطينية مسؤولية العمل على اتخاذ كل الإجراءات الممكنة لاستقلالية الاقتصاد الفلسطيني وفصله عن الاقتصاد الإسرائيلي؛ كما يقع على عاتقها إعادة تعريف الاقتصاد الفلسطيني كاقتصاد وطني مقاوم، وإنهاء أي مظاهر مرتبطة بالاقتصاد الاستهلاكي أو مظاهر الترف أو الفساد المالي.

The Palestine Strategic Report 2016-2017

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016-2017

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2016-2017 الذي يصدر للمرة العاشرة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2017، بل وجانباً من سنة 2018؛ في إطار قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير 14 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية، ويدرس المشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، كما يناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية. وتميز المجلد العاشر للتقرير بخريطة بحثية مطورة، وبإضافة أبرز المسارات المحتملة لسنتي 2018-2019.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-71-0

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت